

دور الجامعة في تعزيز القدرة اللغوية وتطويرها

الأستاذ الدكتور وليد خالص

الخميس 8 محرم 1434هـ- الموافق 22 تشرين الثاني
2012م

ما كدت أنتهي من كتابي الأخير (معضلة اللغة العربية بين الجابري وطرابيشي - دراسة نقدية تحليلية لمشكلات العربية في الفكر العربي الحديث) الذي وقفت فيه مطولاً عند كثير من مشكلات العربية كما عرضها محمد عابد الجابري، وجورج طرابيشي ضمن مشروعيهما في نقد العقل العربي، ونقد نقد العقل العربي، وخرجت منهما إلى آفاق العربية الفسيحة، وعلاقتها بالمجتمع، والضيم الذي أوقعه أهلها عليها، ومعهم آخرون من غير أهلها، ممّا أوصلها إلى واقع مؤلم، هو ما نعيش نوازلها، وأوصابه اليوم. أقول: ما كدت أنتهي من ذلك الكتاب حتى تكّرم مجمع اللغة العربية الأردني فدعاني للمشاركة بكتابة بحث عن واحد من هموم العربية، وهو (دور الجامعة في تعزيز القدرة اللغوية وتطويرها)، وذلك ضمن موسمه الثقافي الثلاثين لعام 2012، في إطار مؤتمر يُعقد تحت عنوان (سبل النهوض باللغة العربية). ولا بدّ لي هنا قبل الشروع في درس الموضوع المشار إليه سلفاً أن أنقذ بوافر شكري إلى مجمع اللغة العربية الأردني على مكرمه تلك، المتمثلة في الدعوة للمشاركة في هذا المؤتمر الذي نحرص جميعاً على إنجاحه، ووضع توصياته موضع التنفيذ لما تتميز به من إخلاص، وصدق، وخدمة للمملكة الأردنية الهاشمية خاصة، والوطن العربي عامة.

تحفل المكتبة العربية بأعمال ندوات، ومؤتمرات أقامتها المجامع اللغوية، والجامعات العربية، والمؤسسات الثقافية، وهي ذات صلة، سواء أكانت قريبة أم بعيدة، بهذا المؤتمر. إذ تتناول جوانب من حاضر اللغة العربية في بلادنا، ومن هذه الجوانب - على سبيل المثال - الضعف العام لدى متحدثي اللغة العربية، وإعراض الطلاب عنها، وتجنّب بعض المؤسسات التعليمية إدراجها ضمن مناهجها، ولا ننسى هنا تدريس العلوم بلغة غير عربية في جامعاتنا العربية، وامتدّ

هذا الإعراض عن تدريس العلوم بغير العربية في المراحل التي تسبق الجامعة، وكأنّ هناك إجماعاً مدبراً، أو غير مدبرٍ لإقصاء العربية عن موضعها الذي يجب أن تتصدّر فيه، لغة للتفكير، وللتأليف، والتدريس معاً.

إذا ليس الإشكال في قلة الاهتمام بعقد المؤتمرات، والندوات، فهي كثيرة متنوعة، ولو رحنا نقدّم نماذج منها لأطّنا. ويرافق تلك المؤتمرات، والندوات سيل من الكتب، والدراسات، والبيانات، والإحصاءات، والدعوات تتبّه إلى ذلك الخطر المحيط بالعربية، والإقصاء المتعمّد لها، والهوان الذي تلاقيه على يد أبنائها. فكأنّ المعادلة التي نخرج بها هي: كثرة كاثرة في المؤتمرات، والدعوات، والدراسات، وإعراض مستمر عن العربية، وضعف عام في تداولها، وتجنّب اتخاذها لغة للتأليف، والتدريس، فلماذا؟ هذا هو جوهر الإشكالية الأولى التي نريد تلمّس أسبابها الحقيقية، والواقعية معاً في هذا البحث، واضعين نصب أعيننا عنوان هذا البحث، وهو (دور الجامعة في تعزيز القدرة اللغوية وتطويرها) بحسبانه عمود هذه النقطة التي سيتفرّع الحديث منها إلى مناحي متنوعة.

- 2 -

إن نحن أسّنا لهذا البحث بمقولتين مرتبطين برباط وثيق، فسنتمكّن من التشخيص أولاً، والانطلاق ثانياً لمعالجة هذه الإشكالية، وبعد هذا تقديم بعض الرؤى التي تمكّنا من الخروج، ولو جزئياً، من فخّ هذه الإشكالية. وتتمثّل أولى المقولتين في أنّ هناك (تعالقاً وثيقاً بين اطّراد تقدّم أيّ مجتمع في عمق المستقبل، وفعالية جامعاته في إبداء التكوين الحضاري، والمدني لأجيال المجتمع الشابة، وإنماء ذاتها الفكرية، والعملية، لتبلغ مقام شخصيات حرّة، مثقفة، ومستقلة قادرة على تحقيق آمال أوطانها بعيش رضيّ، وعلى رؤية آفاق نماء مجتمعاتها بحكمة

لا تنفصم عراها عن الواقع دائب التغيير) ^(١). هذه واحدة، أمّا الثانية فهي بعبارة موجزة، واضحة تتلخّص بسؤالين هنا: ما عمل الجامعة الذي أنشئت لأجله؟ وما المتوقع منها؟ ويأتي الجواب في ثنائية المقولات، وهي: (إنّ وظائف الجامعات الرئيسية التدريس (نشر المعرفة)، والبحث العلمي، وخدمة البيئة. وترصد بعض الوثائق العربية عشر وظائف للجامعة هي: توفير التعليم العام لخريجي المدارس الثانوية، ومتابعة البحوث، والمساعدة في إعداد الطاقة البشرية للمجتمع، وتوفير تعليم وتدريب عاليين رفيعي التخصص، وشحذ حدّ التنافس في الاقتصاد، وتوفير الحراك الاجتماعي، وتقديم خدمات للمجتمعات المحيطة، وتوفير النخب، وتحقيق تكافؤ الفرص، وإعداد الرجال والنساء للأدوار القيادية) ^(٢)، فإذا نحن ضمنا المقولتين في حيز واحد تمكّنا من الربط بين التقدّم، وفعالية الجامعة، وقيامها بأدوارها المنوطة بها، وهي (الوظائف) التي حدّدتها المقولة الثانية، وهي - بلا شك - أدوار جليلة تمسّ حياة المجتمع، وما تقدّمه له الجامعة من زاد يقيه أخطار التخلف، ويفتح له آفاقاً من الاستمرار، والتطور. أقول: هل وقت جامعاتنا بذلك الحمل الثقيل، والأمانة التي عرضت عليها؟ وهل تمكّنت من الاضطلاع بمسؤوليتها على وجه الجودة، أو ما يقترّب منها؟ يرسم د. عدنان مصطفى في بحثه المشار إليه سابقاً صورة قاتمة للجامعات العربية بحيث يصل به إلى وصفها ب (القبور الحية)، وهو تضادّ نافذ مجازياً، مؤلم الإيلام كلّ واقعيّاً. وقد فصّل الحديث في بحثه عن مظاهر التأخر، وأسبابه، وواقع الجامعات العربية في ظلّ ذلك التأخر، مع تقديم جداول إحصائية مفيدة، ويحسن النظر فيه لنلا نقع في

(١) مسألة الجامعات العربية: منظور القبور الحية. د. عدنان مصطفى. مجلة عالم الفكر الكويتية.

المجلد الرابع والعشرون. العددان الأول والثاني. سنة 1995. ص15.

(٢) الجامعات العربية من الأزمة إلى الإصلاح. د. محسن خضر. بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.

التطويل⁽¹⁾، غير أنّ ما يهَمُّنا منه هو موضع العربية من تلك (القبور الحيّة) على حدّ تعبيره، وهو ما لم يقف عنده، أو يوليه اعتباراً، غير أنّ القياس يهدي إلى نتيجة تقوم على مبدأ الاستعاضة، وهي أنّه إذا كانت الجامعات بتخصصاتها جميعها ليست سوى (قبور حيّة) فالعربية، وتدرّسها، ومستواها داخل بامتياز ضمن تلك (القبور الحيّة)، وإن هو لم يشر إليه صراحة فإنّ فقه الأمور يسلم إلى هذه النتيجة المحزنة، بيد أنّنا لن نأخذ ذلك البحث، ونتأججه مأخذ التسليم، فالمسألة محتاجة إلى فضل نظر، وخصوصاً فيما هو متعلّق بالعربية، ودور الجامعات في النهوض بها.

- 3 -

لا تخلو كلية من كليات الآداب والعلوم الاجتماعية في الجامعات العربية من قسم يحمل عنوان (قسم اللغة العربية وآدابها)، تستوى في هذا الجامعات الحكومية، أو الرسمية، مع الجامعات الخاصة، وإن كانت بعض الجامعات الرسمية، والخاصة تخلو من قسم للغة العربية، ولهذا الاستغناء عن قسم للغة العربية أسبابه المعروفة مثل خلوّ الجامعة أصلاً من كلية للآداب، ويستتبع هذا غياب الأقسام المعهودة التي تتبع كليات الآداب كاللغة العربية، وغيرها. ومن أسبابه أيضاً تدريس العلوم البحتة، ومعها الطب والصيدلة، وربما رافقها الاقتصاد، والإدارة، أقول تدريس هذه العلوم بلغة غير العربية، ممّا يرفع درجة الاستغناء عن العربية، وقسمها إلى مرتبة الامتياز، إذ لا حاجة لوجودها ما دامت اللغة الأجنبية حاضرة، وهي ذات الصوت الوحيد، والمرتفع، بالإضافة إلى أنّ الجماهرة من الجامعات تتبع في إنشاء تخصصاتها، أو استحداثها حاجة (السوق)، فإذا كان التخصص مطلوباً أنشئ له قسم، وإلاّ فالعكس هو الصحيح. ومن هنا نلاحظ تلك

(1) ومن المفيد النظر أيضاً في بحث الدكتور أبو يعرب المرزوقي الذي خصّ به واقع تدريس الفلسفة في الجامعات العربية، وهو واقع مؤلم، مع إشارات إلى أقسام أخرى منها اللغة العربية. تنظر صحيفة (أخبار الأدب). العددان (356)، و(357). السابع من مايو، والرابع عشر من مايو، سنة 2000.

الوفرة في أقسام اللغة الانكليزية، والترجمة، في مقابل القلة في أقسام اللغة العربية، وليس من سبب وجيه سوى قانوني (العرض)، و (الطلب) الذي تجعله تلك الجمهرة من الجامعات مقياساً يكاد يكون وحيداً لإنشاء تخصصاتها، مع إهمال الاعتبارات الأخرى كاحترام اللغة القومية، ونشر الثقافة بوجوهها، ومناحيها جميعاً بتلك اللغة، وتخريج أجيال قادرة على التفكير، والقراءة، والكتابة، والتدريس، والبحث بلغتها، إلى آخر تلك الاعتبارات المعروفة التي لا تتال كبير اهتمام من لدن تلك الجامعات.

ويقف إلى جانب أقسام اللغة العربية في الجامعات ما اصطلح عليه ب(مراكز اللغات)، ومنها على سبيل المثال (مركز اللغات) بجامعة السلطان قابوس، ولا علاقة له باللغة العربية، إذ يكفي بتدريس اللغة الانكليزية فقط ضمن مستويات متعدّدة، ومنها أيضاً (مركز اللغات) بالجامعة الأردنية الذي يضطلع بتدريس مادة (اللغة العربية) لغير المختصين بها، اعتماداً على كتاب قامت لجنة من الأساتذة بإعداده، بالإضافة إلى كتابين آخرين يحملان عنواناً واحداً هو (مهارات الاتصال باللغة العربية)، وقامت لجنة أخرى غير التي سبقت بإعداد الكتابين. وتهدف المادة الأولى التي حملت الرقم (100) إلى (تمكين الطالب من توظيف مهارات الاتصال الأربع: الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة في المستويين الأكاديمي، والحياتي توظيفاً سليماً متوازناً)⁽¹⁾، أمّا مهارات الاتصال التي تحمل الرقم (101) فتهدف إلى (تنمية قدرات الطالب المعرفية في مهارات الاتصال المتعلقة بالتحدّث، والكتابة، والاستماع، والقراءة عن طريق الجمع بين المستويين المعجمي، والبلاغي)⁽²⁾، بينما تهدف مهارات الاتصال التي تحمل الرقم (102) إلى (تمكين الطالب من استخدام المعارف الأساسية التي درسها في مساق (101) بهدف التعامل مع أنماط الاتصال المتعدّدة على المستوى التطبيقي، وذلك عن طريق اختيار عدد من

(1) و (2) ينظر وصف المقررين. ويتقدّم الباحث هنا بوافر شكره إلى الدكتورة فاطمة عليّات

مديرة مركز اللغات بالجامعة الأردنية التي شرحت له مهام المركز، وزوّدته بوصف

المقررات، والكتب المقررة.

النصوص التراثية، والمعاصرة في مجال الأدب، والثقافة، والتعرّف إلى أبرز الأساليب اللغوية، والبيانية في العربية⁽¹⁾. فكأنّ المركز، من خلال خطّته، والكتب التي يضعها بين أيدي الطلاب، يطمح إلى تقديم زاد متوازن للطلاب يعينهم على تنمية قدراتهم اللغوية يؤهلهم للتحدث، والكتابة بها على وجه يقترب من الجودة، ولا ننسى هنا أنّ المركز يتعامل مع طلاب من تخصصات مختلفة ليست العربية من بينها، وربما لن تكون الصورة التي يحاول المركز رسمها هي الصورة المثلى، بحسبان أنّه رهين المناخ العام الذي يكتنف العربية سواء في الجامعة، أم في المجتمع، وهو لبّ هذا البحث، ومركز الدائرة فيه.

هذا عن المراكز، ومهامها، أمّا أقسام اللغة العربية فيجب أن أسارع فأقول إنّ خطط أقسام اللغة العربية - فيما اطّلت عليه، وهي كثيرة- قد وضعها أساتذة أكفاء، لهم وزنهم العلمي، والبحثي، كما كانت تلك الخطط موضع عناية، ونظر بعض الأساتذة الأفاضل من حيث درسها، وتشخيص واقعها، وتقديم بعض الاقتراحات لتطويرها. ومن واقع تجربة شخصية فإنّ القائمين على أمر تلك الأقسام يجيلون النظر دوماً في خطّتهم، ويعملون على ضخّ دماء جديدة فيها تتناسب مع التطورات المفصلية التي أصابت العلوم الإنسانية بوجه عام، ويحاولون جاهدين الإفادة من كشوف المنهجيات الحديثة في إضافة مقررات جديدة، واستبعاد أخرى لم تعد ملائمة للتغيّر السريع الذي نالته هذه العلوم الإنسانية، وخصوصاً أنّ إنشاء بعض هذه الأقسام قد مرّ عليه وقت طويل يصل إلى القرن، يقلّ أو يزيد، ممّا يعني أنّ جهاز الفحص، والنظر، ونقد الذات يعمل على وجه سليم، وهذا من مظاهر العافية.

(1) ينظر وصف المقرّر.

وتأكيداً لما تقدّم لا بدّ لي أن أشير إلى الموسم الثقافي السابع عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، إذ خصّ المجمع ذلك الموسم بتقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات العربية أكاديمياً، وعملياً، وهو ما يذكره أستاذنا الجليل الدكتور عبدالكريم خليفة رئيس المجمع في مقدمته لكتاب الموسم المطبوع. واشترك في ذلك الموسم أربعة من الأساتذة الأفاضل هم: د. محمود فهمي حجازي، ود. عبدالجليل عبد المهدي، ود. محمود السيد، ود. أحمد مطلوب الذين درسوا خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات المصرية، والأردنية، والسورية، والعراقية. ولا بأس من التريث قليلاً عند بحثين من تلك البحوث لندعم ما قرّرناه سابقاً من اهتمام القائمين على أمر تلك الأقسام بالنظر في خطط أقسامهم، ومحاولاتهم الصادقة في رفدها بالجديد النافع.

بيدأ د. محمود فهمي حجازي بحثه بتقديم إطار تاريخي (للاهتمام باللغة العربية وآدابها على مستوى الدراسات الجامعية) ^(١)، وذلك منذ سنة (1908)، وهو عام تأسيس الجامعة المصرية (جامعة القاهرة لاحقاً)، متتبعاً إنشاء الجامعات المصرية الأخرى مثل جامعة الإسكندرية سنة (1944)، وجامعة عين شمس سنة (1952)، وغيرهما. يكتب: (لقد زاد عدد الأقسام، والكليات المعنية بدراسة اللغة العربية وآدابها في مصر زيادة كبيرة جداً في النصف الثاني من القرن العشرين) ^(٢)، ويتوقف ليرصد أربعة أنماط، كما يسمّيها (من حيث مدى التخصص في اللغة العربية وآدابها، ومن حيث مدى الارتباط بتخصصات أخرى، وهذه الأنماط هي: اللغة العربية واللغات الشرقية - اللغة العربية وآدابها - اللغة العربية والعلوم الإسلامية -

(١) تقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات المصرية أكاديمياً وعملياً، ص 13.

(٢) و(2) تقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات المصرية أكاديمياً وعملياً، ص 17-18.

اللغة العربية والتربوية) (1). ويبين ما حوته تلك (الأنماط) من علاقة اللغة العربية بغيرها من التخصصات، مع مسرد وافٍ للمواد التي تضطلع بتدريسها. ويقدم بعض الملاحظات على تلك (الأنماط) من الممكن تلخيصها بـ (مشكلة تدريس مساقات النحو والصرف التي تكمن في خلط الهدف التعليمي بالهدف العلمي... وعدم ربط الدارس بالكتب الأصيلة الأقدم في وقت مبكر... كما أنّ عدد مساقات علم اللغة (اللسانيات) قليل بالمقارنة بالنحو والصرف... وفي حالات نادرة نجد عناية بعلم المصطلح... وتتخذ الدراسات الأدبية في أقسام اللغة العربية وآدابها مساقات لها طابع التاريخ الأدبي... واعتماد عدد كبير من الطلاب على الكتاب الجامعي في تاريخ الأدب ونصوصه بدرجة أكثر من اطلاعهم على كتب التراث، والأعمال الأدبية الكاملة) (2)، ويقدم بعد هذا رؤيته لما يطلق عليه (آفاق التطوير)، وتتخص هي الأخرى بـ (أهمية دور اللغة العربية وآدابها في إطار الدراسات الإنسانية... والانفتاح على ما وصل إليه العالم من تقدم في كلّ المجالات... وضرورة التطوير الدائم للمناهج بشكل منظم بعد عدد محدود من السنين... والتوجه في المرحلة القادمة إلى التطوير الكيفي للتعليم... والاهتمام بتدريس اللغة العربية، واللغات الأجنبية، والحاسوب في كلّ الكليات... والتخطيط لإنشاء المزيد من مراكز التعليم المفتوح، وتشجيع التعليم المستمر... والابتعاد عن نهج التلقين، والحفظ، والاستظهار) (3).

وواضح أنّ ما تقدم يشير إلى متابعة من الداخل لتاريخ أقسام اللغة العربية، مع مواكبة حديثة للتغيرات التي طرأت عليها بالركون إلى نظرة نقدية لا تقنع بما هو موجود، بل تعمد إلى التغيير مستشرفة آفاقاً مستقبلية ترنو إلى التجديد بعيون نافذة.

أمّا البحث الثاني فهو بحث الدكتور عبدالجليل عبدالمهدي الذي يعمد إلى (تقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات الأردنية أكاديمياً وعملياً)، وهو عنوان البحث، ويتتبع فيه نظام الدراسة في قسم اللغة العربية بالجامعة الأردنية منذ

(1) و(2) تقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات المصرية، ص 22-26.

(3) المصدر السابق، ص 29-34.

إنشائها سنة (1962)، وحتى سنة (1973)، وهي السنة التي أُقرّ فيها نظام الساعات المعتمدة^(١) بعد أن كان يتبع النظام السنوي، ويطلق د. عبدالمهدي تساؤلاً مشروعاً مبنياً على ما كان يدرسه الطالب في ظلّ النظام الملغى، وما يدرسه في ظلّ النظام الجديد. وهو: (...وإزاء هذا نتساءل: هل يمكن أن نسايي بين دراسة النحو في أربع سنوات، وبين دراسته في ثلاثة فصول دراسية؟ وهل نسايي بين دراسة العربية في أربع سنوات، وبين دراستها في نصف هذه المدة؟)^(٢)، ويفحص بعدها الخطة الدراسية للقسم للعام الجامعي 1971/69، مع موازنتها بـ (الخطة الدراسية الحالية (بعد الهيكلة)^(٣)، والخطة الدراسية لسنة 1993/92)^(٤).

يتحوّل د. عبدالمهدي من الجامعة الأردنية إلى أربع جامعات أردنية أخرى ليفحص خطط أقسام اللغة العربية فيها، والجامعات هي: اليرموك، ومؤتة، وآل البيت، والهاشمية، ممّا يعني أنّ البحث قدّم صورة متكاملة لواقع تلك الأقسام في خمس جامعات رئيسة في المملكة الأردنية الهاشمية، ممّا منح البحث حيوية خاصة، ومكّنه من رصد مواضع الاتفاق، والاختلاف بين خطط تلك الأقسام، مع ربط التخصص الدقيق بما يدرسه الطالب من متطلبات الجامعة، والكلية. ويخلص د. عبدالمهدي بعدها إلى تقديم (اقتراحات وتوصيات) من الممكن تلخيصها بما يأتي: (تخصيص مساقات لدراسة التاريخ الإسلامي موازياً لدراسة الأدب في عصوره المتعاقبة... وتخصيص مساقات لدراسة الفلسفة والمنطق... والسعي إلى إتقان الطالب لغة أجنبية واحدة... والتركيز على تدريس كتب خاصة في الأدب واللغة، وغيرها من علوم العربية... والعناية بالتحضير اللغوي... والسعي إلى ربط تعليم العربية بالتقنيات الحديثة... وتخصيص مادة تحت عنوان: مشروع التخرّج...).

(١) تقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات الأردنية، ص 47.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص 48.

(٣) ينظر السابق، ص 52،

(٤) ينظر السابق، ص 60.

والرجوع إلى النظام السنوي، أو إعادة النظر في الخطط الحالية مع التركيز على التخصص، والتعمق فيه⁽¹⁾. ولا ريب في أهمية هذه الاقتراحات والتوصيات، وهي وإن اتفقنا مع بعضها، واختلفنا مع أخرى فإنّها تصبّ فيما أسلفنا القول فيه من أنّ هذه الخطط ذات كفاءة عالية، وهي محطّ نظر، وعناية من شارك في وضعها سعياً لتطويرها. والوصول إلى الأجود. ولا تقوتنا الإشارة إلى بحثي د. محمود السيد، ود. أحمد مطلوب الذي اعتنى أولهما بخطط أقسام اللغة العربية في الجامعات السورية، وتكفل ثانيهما بالحديث عن خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات العراقية، فهما ينضويان تحت تلك النظرة الشاملة التي رأيناها في البحثين اللذين وقفنا عندهما مع توصيات، واقتراحات ممّا يدعم مقولة الكفاءة، والرغبة الصادقة في التطوير، والإفادة من الجديد.

- 4 -

لم يكن وقفنا عند تلك الخطط، والنظر فيها بعناية إلا لغرض منهجي بحث، يتلخّص في واقعين أقرب إلى أن يكونا حقيقتين، أمّا الأول فهو إنّ القائمين على تلك الأقسام سواء بالإدارة، أم بالتدريس هم على وعي تام، وإيمان كامل بأهمية اللغة العربية في المجتمع، وقدرتها على الحياة، والاستمرار، وهو ما تؤكد كفاءة تلك الخطط من جهة، والنظر إليها باستمرار بعين المتابعة، والتحديث من جهة أخرى. هذا عن الأول، أمّا الثاني فهو مؤلم، محزن بقدر ما كان الأول مفرحاً، واعداءً، ويتمثل في ذلك الضعف العام في اللغة العربية الذي يضرب أطنا به داخل الجامعة، وخارجها، مع زهد واضح فيها لا تخطؤه العين، وإذا أردنا الزيادة لقلنا: مع تنقّص منها، وتبخيس لشأنها، ومحاولات جادّة لإقصائها، والترويج لمقولة عدم صلاحيتها في أن تكون لغة للعلوم، والتفكير المجرد معاً. وهنا تبرز هذه (المفارقة) جليّة كفلق الصبح:

-كفاءة في الخطط والمناهج.

(1) تقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات الأردنية، ص 113.

-ضعف عام داخل الجامعة وخارجها.

وهذه هي الإشكالية الثانية التي يثيرها هذا البحث، بعد أن أثرت الإشكالية الأولى فيما سبق، وهي وفرة في المؤتمرات، والندوات، والدراسات، والنتيجة واحدة، هناك، وهنا. ضعف في العربية، وإعراض ملحاح عنها.

وللضعف في اللغة العربية، ومحاولات إقصائها من التعليم، والمجتمع خبر يطول الحديث عنه، رأينا قديماً، ولمسناه حديثاً، أمّا القديم فليست ببعيدة عنّا قولة ابن منظور وهو يفتتح معجمه (لسان العرب) ليبين فيها دوافعه لتحرير معجمه، وذلك (لما رآه قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة، والألوان، حتى أصبح اللحن في الكلام يعدّ لحناً مردوداً، وصار النطق بالعربية من المعايير معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوها في غير العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعت كما صنع نوح الفلك، وقومه منه يسخرون)^(١). ألا نجد حال العربية اليوم قريباً من حالها في زمن ابن منظور، وهي بين أهلها تُقصى، وتبعد؟ ويؤكد الفلقشندي هذا الأمر حين يكتب: (إنّ اللحن قد فشا في الناس، والألسنة قد تغيّرت، حتى صار التكلم بالإعراب عيباً، والنطق بالكلام الفصيح عيباً)^(٢)، ونكتفي بنصّ لجرّجي زيدان يصف فيه لغة الكتابة في القرن الثامن عشر بأنّها (أشبه شيء بلغة العامة لركاكة عباراتها مع ما فيها من الألفاظ الأعجمية، والعامية)^(٣)، ولو أردنا الاسترسال لساعدتنا النصوص، غير أنّ القصد هو التبيان، وليس التطويل.

وأما في الحديث فقد أكثر الدارسون من التعرض لهذا الضعف، وذلك

الإقصاء ممّا يستعصي على الإحصاء، فليس هناك من ندوة تُعقد، أو مؤتمر

يلتئم، أو حلقة دراسية تجتمع، أو رسالة جامعية تحرّر، وهي ذات صلة

(١) لسان العرب، 8/1.

(٢) صبح الأعشى، 173/1.

(٣) اللغة العربية كائن حي، ص135.

بالعربية، إلاّ ونجد حديث الضعف هو الصوت المرتفع، كأنه ناقوس يقرع بالخطر،
وينذر بما لا تحمد عقباه⁽¹⁾، وهل لي أن أقف عند بعض النماذج أدمع بها قولي،
ونحن في رحاب هذا المجمع العريق، فمن ذلك ما أدركه مجمع اللغة العربية
الأردني مبكراً عن هذا الضعف اللغوي، ولذلك نراه يسارع إلى عقد ندوة جاءت
تحت عنوان (أسباب الضعف في اللغة العربية)، نشر وقائعها في مجلته، بعدها
الأول، المجلد الأول، سنة 1978، ممّا يشي بحضور هذا (الضعف) بقوة داخل
الجامعة، وخارجها.

ومن ذلك أيضاً تلك الندوة التي عُقدت بجامعة محمد بن سعود الإسلامية
تحت عنوان (ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية) سنة 1995، وطُبعت
أعمال تلك الندوة بثلاثة أجزاء ضخام، تناولت بحوثها جوانب مختلفة من هذه
الظاهرة، ونختار من بحوثها بحث د. علي أبو المكارم، وعنوانه (من سلبيات تعليم
العربية في الجامعات. رؤية وتحليل ومنهج)، ويؤكد فيه د. أبو المكارم أنّ هناك
(مشكلة لغوية) في المجتمعات العربية المعاصرة، وتتمثل هذه المشكلة في ثلاث
نقاط هي (أنّ العربية المعاصرة ليست لغة التعبير في أمور الحياة اليومية... وأنّ

(1) يستنتى من هذا الإقرار بالضعف ذلك المقال الذي نشره د. توفيق قريرة، أستاذ اللسانيات بالجامعة
التونسية في صحيفة (القدس العربي) في 2012/6/15، وهو تحت عنوان (تأزم العربية: استراتيجية أم
هولوكوست لغوي)، نعى فيه على القائلين إنّ العربية في أزمة ليقول لهم: (هذه صيحات للفرع لا ميرر
علمياً، ولا واقعياً لها، فاللغة العربية تنافس اللغات الأكثر انتشاراً في العالم بفضل عدد متكلميها،
ويفضل تزايد عدد الراغبين في تعلّمها في الجامعات العالمية، وخصوصاً بعد أحداث 11 أيلول،
سبتمبر)، ويناقض آخر المقال أوله حين يختمه بقوله: (...وعلى العموم فإنّ الأزمة التي تتسبب إلى
اللغة ليست لا بالجديدة، ولا بالفعالة، ولكنّ العقلية التي تريد أن تبحث عن الأزمة لا لحلّها بل
لتضخيمها هي عقلية قديمة ترى أزمته في الآلة، وليس في من يحركها)، ولم يقل أحد من المتحدثين
عن الضعف اللغوي أنّ السبب هو العربية، بل يقدّمون أسباباً أخرى. ولعلّ البحث الممتاز الذي قدّمه د.
عبدالعلي الودغيري إلى الموسم الثقافي التاسع والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني، وجاء تحت
عنوان (وضع اللغة العربية في عصر العولمة وتحدياتها)، أقول لعلّ هذا البحث خير ردّ غير مباشر
على ما جاء في مقالة د. قريرة.

العربية الفصحى ليست لغة الثقافة المسموعة في معظم الأوقات... وأنّ العربية الفصحى ليست لغة التعليم في المجتمعات العربية المعاصرة^(١)، ولهذا فقد أنتجت هذه المشكلة (ما يمكن وصفه بأنّه ضعف لغوي عام هو لبّ المشكلة اللغوية التي تعاني منها هذه المجتمعات)^(٢)، يروح بعد هذا ليحدّد ما يسمّيه بـ (السلبيات) التي تكتنف تدريس العربية في الجامعات، وهي (إهمال تعليم العربية في بعض التخصصات... وإهمال تحديد المحتوى العلمي للساعات المقرّرة في بعض التخصصات... واختيار قطوف لغوية لتدريسها في الكليات، والأقسام غير المتخصصة في العربية... واختيار كتاب قديم ليكون عمدة الدرس لغير المتخصصين)^(٣)، ويقدم تفصلاً وافياً لكلّ واحدة من تلك السلبيات، يخلص بعدها إلى أنّ ما دامت تلك المشكلة اللغوية حاضرة، ومعها سلبياتها التي أدّت إليها، فسيكون الضعف اللغوي العام هو السمة البارزة عند الطالب الجامعي، وأفراد المجتمع على حدّ سواء.

وخصّص الأستاذ حسن عبدالرحيم حسن صافي رسالته لدرس (أسباب الضعف اللغوي عند طلبة تخصص اللغة العربية من وجهة نظر أساتذتها في الجامعات النظامية بالصفة الغربية)، وقام باستطلاع آراء سبعين أستاذاً، وأستاذة في سبع جامعات في الضفة الغربية هي: جامعات القدس، وبيروت، والخليل، والنجاح، وبيت لحم، والجامعة العربية الأمريكية (جنين)، وكلية العلوم التربوية التابعة لوكالة الغوث في رام الله، ووجّه إلى أولئك الأساتذة مجموعة من الأسئلة متعلّقة بظاهرة الضعف اللغوي، ممّا يعني وجوداً حقيقياً لها، واستحكامها لدى جمهرة واسعة من الطلاب. ويحاول الباحث تحديد مظاهر هذا الضعف فيراها في (...الأخطاء اللغوية، والقصور في عملية التعبير اللغوي بشكل عام... وعدم القدرة على الفهم والإفهام)^(٤) مع

(١) من سلبيات تعليم العربية، 238/3.

(٢) المصدر السابق، 238/3.

(٣) المصدر السابق، 240/3-249.

(٤) أسباب الضعف اللغوي. رسالة جامعية غير منشورة، 19-214.

تفاصيل وافية داخل تلك المظاهر . ينتقل بعد هذا للحديث عن أسباب ظاهرة الضعف اللغوي فيلخص ما يتبناه أولئك الأساتذة بـ (المدرسة، والجامعة، والمناهج، وعدم وضوح المعنى في ذهن المتكلم، أو الكاتب... والمكتبة الضعيفة)^(١)، ليخلص إلى أنّ (الضعف اللغوي في مستوى أداء الطلاب الجامعيين، وغير الجامعيين أمر واقع، ومحسوس، فالكلّ يُجمع على ذلك، ويؤكد عليه، ويوصي بضرورة التصدي لهذه المشكلة التي باتت تقلق كلّ المهتمين بأمور التعليم)^(٢). وقدّم الباحث بعد هذا تفصيلاً وافياً عن الإجابات التي تلقّاها من الأساتذة عن أسئلته التي طرحها عليهم، وهي بمجموعها تشير إلى ظاهرة الضعف مع تقديم أسباب مختلفة لا تخرج عمّا لخصناه سابقاً، ويقترح الباحث في ختام رسالته مجموعة من التوصيات المفيدة بغية التخلص من هذه الظاهرة. وتجاوزها^(٣).

وتولّى الباحثة أماني محمد كريشان وجهها شطر النحو العربي فقط لتدرس (مستوى تحصيل طلبة الجامعات الأردنية في النحو العربي)، وهذا الدرس هو رسالتها لنيل درجة الماجستير بجامعة عمّان العربية، كلية الدراسات التربوية العليا، وهي تؤكد بجلاء بعد اطلاعها على جمهرة من الدراسات، وأعمال المؤتمرات، والندوات على (أنّ اللغة العربية تعاني ضعفاً شديداً على ألسنة أبنائها، وفي كتابتهم، وخاصة في النحو)^(٤)، ولذلك عمدت، وفق ما هو متعارف عليه في كليات التربية، إلى بناء دراستها على (استخدام اختبار في النحو، يتكوّن من قسمين هما: فئة الاختيار من متعدّد، وتتكوّن من خمس وعشرين فقرة، وفئة الأسئلة المقالية، وتتألف من نصّين أدبيين)^(٥)، وقامت بطرح هذا الاختبار على

(١) السابق، ص 14-19.

(٢) السابق، ص 19-214.

(٣) السابق، ص 149-151.

(٤) مستوى تحصيل طلبة الجامعات الأردنية في النحو العربي. رسالة جامعية غير منشورة. ص هـ.

(٥) المصدر السابق، ص و.

فئة الطلبة الجامعيين الذين أنهوا دراسة المرحلة الجامعية الأولى^(١)، وهؤلاء من المفترض أن يجيدوا (اللغة العربية بشكل خاص حتى يتمكنوا من التواصل مع الآخرين بلغة سليمة)^(٢). وكان عدد الطلبة الذين طُبِّق عليهم الاختبار مائة وخمسة وعشرين طالباً (من الجامعات الحكومية الخمس، أي بنسبة 33% من مجتمع الدراسة)^(٣)، ومن الطبيعي أن تُظهر نتائج الاختبار تفاوتاً في المستوى، غير أنّ النتائج العامة تشير إلى (أنّ هناك ضعفاً في التحصيل في النحو لدى الطلبة المتوقع تخرّجهم في نهاية العام الجامعي 2003/2002 من الجامعات الحكومية في مستوى (التطبيق)، في حين كانت نتائج الطلبة في مستوى (التذكّر والفهم) متوسطة)^(٤)، وقدّمت الباحثة تفسيراً لهذه الظاهرة هو (عدم توظيف الطلبة للمهارات اللغوية التي تعلموها سابقاً في قراءاتهم، وكتاباتهم، وأحاديثهم في مواقف الحياة المختلفة، وإلى انخفاض اتجاهات الطلبة نحو اللغة العربية عامة، والقواعد خاصة، وإلى ازدواجية اللغة العربية بين الفصيحة، والعامية، وإلى مزاحمة اللغات الأجنبية للغة العربية، وخاصة في الدراسات الجامعية)^(٥)، وتختتم الباحثة دراستها بمجموعة من التوصيات، هي أربع عشرة توصية، تراها نافعة لتجاوز هذه الظاهرة، والتغلب عليها^(٦).

ونحن نعتقد من جانبنا أنّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة، وهي تتسجم مع ما ذهب إليه الباحث سابقاً من جودة المناهج من جهة، وكفاءة أعضاء هيئة

(١) المصدر السابق، ص و .

(٢) السابق، ص و .

(٣) السابق، ص ز .

(٤) السابق، ص 68.

(٥) مستوى تحصيل طلبة الجامعات الأردنية في النحو العربي. رسالة جامعية غير منشورة، ص 69.

(٦) ينظر السابق، ص 72-73.

التدريس من جهة أخرى، غير أنّ مكن العلة ليس في هذا، أو ذلك، بل في المناخ الذي تنفياً الجامعة ظلاله، والمجتمع الذي تعيش بين ظهرانيه، وكثير من أفراد الذين زهدوا في العربية، وأقصوها من لسانهم، بحسبان أنّ اللغة (ستظلّ دائماً مسؤولية الجماعة الناطقة بها)^(١)، فقد (علمتنا حكمة التاريخ أنّ اللغة ستظلّ هي قدر جماعتها، وصنوعة قدراتهم... فهي إمّا أن تكون علة العلل، وآفة الآفات، أو مصدر إشعال الهمم، ووسيلة تحقيق الغايات، وليس هناك سوى بديلين: إمّا أن ترقى الجماعة بلغتها فترقى هي بهم، وإمّا أن ينحطوا فتحتطّ هي بهم)^(٢)، وفي هذا يقرّر د. عبدالسلام المسدي أنّ (اللغة ظاهرة طبيعية- اجتماعية في آن واحد، فهي تتولد، وتحيا فتنمو، والإنسان- فرداً وجماعة- يتدخل في مجريات أوضاعها، فيزيكياً، ويفسح لها المجال كي تزدهر وتبقى، أو يزهد فيها، ويعرض عنها، فيدفع بها نحو التلاشي والاندثار)^(٣)، وفيما سنستقبل من درسٍ في هذا البحث مزيد تفصيل عن هذه (المعضلة) التي تحيط بالعربية التي أهملها أهلها، وما الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات، مع المؤسسات الأخرى، وعلى رأسها مؤسسة صناعي القرار السياسي لتفكيك هذه (المعضلة)، والاقتراب من حلّ مناسب لها.

ولن نغادر هذا الموضوع حتى نقف عند واقع نعيش لحظاته، ونتابع نبضاته، ونرجو له الاستمرار والنجاح، وهو منضوٍ بامتياز تحت ظاهرة الضعف والإقصاء للعربية التي أفردنا لها هذه الفقرة، ويتمثل هذا الواقع في المشروع الوطني للدفاع عن اللغة العربية الذي تبناه (مركز البيرق الأردني للدراسات والمعلومات)، واتخذ له شعاراً يشعّ بالأمل، والتفاؤل، وهو (لغتي وطني، هويتي)، ولعلّ ما حدا بذلك المركز المحترم إلى إطلاق هذا المشروع ما رصده رئيس المركز الأستاذ بلال

(١) الفجوة الرقمية، د. نبيل علي، ود. نادية حجازي، ص 305.

(٢) السابق، ص 306.

(٣) العرب والانتحار اللغوي، ص 59.

حسن التل من (التراجع الذي أصاب استعمال اللغة العربية، ومكانتها في المجتمع الأردني، وخاصة من قِبَل نسبة عالية من الشباب الأردني، وفي المرافق العامة في القطاعات: الرسمي، والأهلي، والخاص... وتجاوز هذا التراجع كلّ حدود المعقول حتى تكاد تكون اللغة الإنجليزية هي لغة التخاطب اليومية في بلدنا... وكذلك انتشار لغة جديدة صار يتخاطب، ويتراسل بها شباب، وصبايا الأردن، والتي تُعرف بـ (العربيّزي) ^(١)، التي تستخدم فيها الإنجليزية لكتابة كلمات عامية عربية) ^(٢)، وأطلق ذلك المشروع نداءً (إلى الشعب الأردني الكريم) فصلّ فيه الحديث عن واقع العربية في المجتمع، والأخطار التي تتهدّدها، دعا فيه (أبناء الشعب الأردني الكريم إلى احترام لغتهم العربية في كلّ تعاملاتهم اليومية، الرسمية منها، والخاصة، من خلال الامتناع عن التحدّث بغير العربية إلّا عند الضرورة القصوى، ومع غير الناطقين بها، وتعريب كلّ المراسلات الرسمية، والأهلية، ورسائل الهاتف النقال، والبريد الإلكتروني، ومحاربة كلّ الممارسات التي من شأنها الإساءة إلى اللغة العربية، وتهميش دورها، ومكانتها في حياتنا) ^(٣). وممّا

(١) عن (العربيّزي) ينظر مقال الأستاذ جهاد المومني (جبل العربيّزي). صحيفة (الرأي) الأردنية في 2010/11/21، ويسمّي الأستاذ فهمي هويدي هذه اللغة (العربليزية)، ينظر مقاله (قيل أن تشيع بيننا العربليزية) المنشور بصحيفة الخليج الإماراتية في 1999/9/7، وأعيد نشره في كتاب (لغتنا العربية في خطر)، ص 45، وما بعدها، وفيه: (...أنّ المتفقين الأتراك أصبحوا يكتثرون من استعمال الكلمات والتراكيب اللغوية الإنجليزية في كلامهم وكتاباتهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور لغة هجينة من التركيب والإنجليزية سمّوها اللغة التركليزية). ويشير د. عبد العلي الودغيري إلى هذه اللغة، ويسمّيها كتسمية الأستاذ هويدي (العربليزية)، وهذا في المشرق، أما في المغرب فهناك (العرنسية) المنحوتة من العربية والفرنسية. ينظر بحثه (وضع اللغة العربية في عصر العولمة وتحدياتها)، ص 215.

(٢) مشروع وطني للدفاع عن اللغة العربية. صحيفة (الرأي) الأردنية في 2011/10/3.

(٣) هل يعيدنا حال العربية التي وصفها النداء السابق إلى حالها في الجزائر التي دأبت فرنسا على ترسيخ واقع لها بحيث (طاردت اللغة العربية... مطاردة عنيفة بعد احتلالها الجزائر بوقت قصير، من الإدارة، والتعليم، والمحيط الاجتماعي، حيث أنشأت إدارة جديدة على أنقاض الإدارة السابقة مفرنسة في كل صغيرة، وكبيرة، تعتبر امتداداً طبيعياً للإدارة الفرنسية في فرنسا نفسها... كما أنشأت نظاماً تعليمياً جديداً مفرنساً هو الآخر في كل صغيرة، وكبيرة... أمّا المحيط الاجتماعي فقد فرّس هو الآخر كذلك بحيث

يضاف هنا تلك الندوة التي عقدتها (وكالة الأنباء الأردنية)، وأدارها مديرها العام الأستاذ رمضان الرواشدة، واستضافت ثلثة من الأساتذة الأفاضل منهم د. ناصر الدين الأسد، ود. عبدالناصر أبو البصل، والأستاذ بلال التل، وغيرهم، واضطلعت هذه الندوة بالتداول في شؤون العربية، وشجونها، وكان المشروع الذي أشرنا إليه سابقاً موضع اهتمام تلك الندوة، إذ رأى المشاركون (أنّ المشروع جاء لمواجهة ما تتعرض له اللغة العربية من تهيمش من خلال التراجع في استعمالها خاصة بين الشباب، وفي مناهج الدراسة لمختلف الفئات، معتبرين ذلك تهديداً للنسيج الاجتماعي، ووحدة الأمة، وتماسكها)⁽¹⁾، واستكمالاً للحديث عن المشروع الوطني للدفاع عن اللغة العربية، فقد قام المشروع نفسه بتوجيه (رسائل إلى... رؤساء الجامعات الأردنية الحكومية، والأهلية (بالاستناد إلى قوانين تلك الجامعات) طالبتهم بالعمل على بناء الوعي اللغوي بين طلاب الجامعات على وجه الخصوص لتكوين رأي عام ضاغط دفاعاً عن اللغة

أصبحت المدن الجزائرية، وشوارعها، والقرى الحديثة، وشوارعها، وكذلك المعالم الثقافية، والحضارية في الجزائر تحمل في الغالب أسماء أجنبية فرنسية خاصة لعلماء وأدباء، وشعراء، وقواد عسكريين... وأزيحت عنها الأسماء العربية الجزائرية، والإسلامية، بحيث صار الزائر للجزائر في عهد الاحتلال يتصور نفسه وكأنه في بلاد أوروبية، وليس في بلاد عربية، إسلامية). مكانة اللغة العربية في التعليم العام والعالي الجزائري من عام 1962 إلى نهاية عام 1989. الأستاذ تركي رابح عمامرة. بحث منشور بمجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر. سنة 2005، ص338. وبلغت تلك الحملة ذروتها حين عمد الاحتلال الفرنسي إلى إصدار (قرار حكومي فرنسي في عام 1938، يعتبر اللغة العربية، لغة أجنبية في الجزائر، ولا يجوز تعليمها، أو تعلّمها إلا بصفتها لغة أجنبية، وبرخصة خاصة من إدارة الاحتلال). المصدر السابق. وكان من نتائج ذلك كلة أن عاشت العربية (غريبة مهانة في بلدها، وبين أهلها، مقصاة عن الوظائف الحية التي تمارسها كل لغة وطنية في بيئتها). محنة اللغة العربية في فترة الاحتلال الفرنسي، ومعاناتها بعد الاحتلال. د. عبد القادر فضيل، بحث منشور بمجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر. سنة 2005، ص251.

(1) ينظر تفاصيل عن هذه الندوة في صحيفة (الرأي) الأردنية في 2011/10/13، وينظر كذلك مقال د. عبدالحميد مسلم المجالي (الدفاع عن اللغة العربية) المنشور بصحيفة (الرأي) الأردنية في 2011/9/29، ففيه تفصيل جيد عن هذا المشروع، وتشخيص مفيد لحال العربية في الأردن.

العربية... كما طالبت الرسائل بتعريب التعليم الجامعي، والمساهمة في مقاومة سياسية التوسع بإقامة المدارس الأجنبية... وإطلاق اسم كلية اللغة العربية على كليات الآداب... وتنبيه كلّ المرافق، والمحلات التي تستخدم اللغة الأجنبية... إلى ضرورة اعتماد اللغة العربية⁽¹⁾، ولعلّ حداثة العهد بهذه الرسائل لم يتيح لنا معرفة مدى الاستجابة لها، سواء بالسلب، أم بالإيجاب.

ولعلّ ما تقدّم قد أبان بما لا يدع مجالاً للشك ما أشير إليه سابقاً من ضعف عام تعاني منه العربية على ألسنة متكلّميها، ومحاولات إقصاء لها من الحياة، والمجتمع، مع جودة مناهج اللغة العربية في الجامعات، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس القائمين على تدريس تلك المناهج، وهذا يدعونا إلى إعادة السؤال -
المفارقة: الكفاءة، والجودة في مقابل الضعف والإقصاء. فلماذا؟

- 5 -

لعلنا من خلال ما تقدّم قد بدأنا بتلمّس الأسباب المباشرة لتلك المفارقة، وهي أسباب لا تتحمّل الجامعات العربية مسؤوليتها وحدها. بل يشاركها فيها المجتمع، ونخبه السياسية، والثقافية، فلن تستطيع الجامعة أن تؤدي رسالتها تجاه العربية، وهي تعمل في مناخ أقرب إلى أن يكون غير ودود في علاقته مع هذه الرسالة. ويضع د. عبدالسلام المسدي يده على هذه النقطة حين يكتب: (...)
علينا أن نبدأ بإنصاف التعليم، ورجال التعليم، فكثيراً ما يصبّ عليهم المجتمع، وأولو الأمر في المجتمع جام غضبهم محمّلين إياهم مسؤولية الضعف اللغوي السائد بين صفوف الناشئة، واستشرائه في كلّ مراحل التعليم، وقد امتدت الظاهرة

(1) ينظر نص الرسالة في صحيفة (الرأي) الأردنية في 2012/9/26.

في الزمن حتى قفلت دورتها فأخرجت جيلاً مرّياً يتولّى مهمة التعليم والتدريس في كلّ مراحل التعليم... هو نفسه يجرّ منذ أيام التعلّم آثار التلاشي اللغوي، وليس في الدنيا كلّها منظومة تربية يحالفها الفلاح في إنضاج الملكات اللغوية إن لم يعضدها مناخ اجتماعي يتّسم بالسلامة التعبيرية، فيكون محكّاً لاختبار المهارات التداولية، ويتحوّل إلى مدرسة اختبارية من الاستخدام المؤازر لجهود المدرسة النظامية^(١). ولا بدّ لنا هنا من التوقف بشيء من التفصيل يقتضيه المنهج لكشف جذر هذه الإشكالية المجتمعية - اللغوية، وهي ذات علاقة وثقى بتلك المفارقة التي أشرنا إليها سابقاً، مرجئين الحديث في الفقرة القادمة عمّا يراه هذا البحث للخروج من هذه الإشكالية بالتركيز على دور الجامعات، وتشابك هذا الدور مع المجتمع.

انشغلت في كتابي الأخير الذي أشرت إليه سابقاً، وهو (معضلة اللغة العربية بين الجابري وطرابيشي) بقضية من الممكن وصفها بـ (الكبرى)، وهي التي أثارها د. محمد عابد الجابري وتابعه عليها نفر من الباحثين، حين ردّ تخلف العقل العربي عموماً، والمشرقي خصوصاً إلى اللغة العربية التي حنّطها - بزعمه - اللغويون، والنحاة، باعتمادهم على (الأعرابي) وحده في نقل اللغة، وقطيعتهم مع القرآن الكريم، في الوقت الذي عكس فيه طرابيشي معادلة الجابري، إذ رأى أنّ

(١) العرب والانتحار اللغوي، ص 216، وينظر كذلك (الفجوة الرقمية)، ص 272، وما بعدها، وفيه: (...وهكذا أصبحت مؤسسات التعليم الرسمية هي كبش الفداء، وما نزعة إيكال اللوم إليها من قبل مجتمعها إلاّ تحرّر من عقدة الذنب، فهم يفرضون عليها الجمود، ثم يطالبونها بسرعة التغيير، ويستخدمونها سلاحاً أيديولوجياً ثم يطالبونها بالثورية).

تخلف العرب هو السبب في تخلف لغتهم، ورأيت أنّ النصاب العلمي لمعادلة طرابيشي هو الأرجح، ولذلك دعمته بكثير من النصوص والشواهد مستقاة من تاريخنا القديم، والحديث، وواقعنا المعاصر^(١)، ورأيت أنّ سبب التخلف لا يقع على العربية، بقدر افتقاد العرب لواقعة التقدم نفسها لأسباب يطول شرحها، فحين نهض العرب في العصر العباسي مثلاً، وبعد هذا في القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين^(٢) نهضت معهم لغتهم، وتمكنت من استيعاب متغيرات تلك المراحل الجذرية مستعينة بالترجمة، والتعريب، والدخيل، والنحت، والاشتقاق ممّا هو معروف في وسائل التنمية اللغوية، ورفدتهم العربية بحيويتها، ومرونتها بحياة جديدة واكبت تلك المتغيرات بنجاح. والعرب إذ يمرون بحالة من التراجع العام لعلّ من أظهر آياتها، وأسبابها معاً أنهم لم يكونوا صانعين، أو حتى مشتركين في صنع هذا العالم (الجديد) الذي صنعه ذلك (الأخر)، واستتبع هذا التراجع حكماً، تراجع في رعاية لغتهم، وإيلائها العناية التي تستحقّ، فتراجعت هي الأخرى، ومعلوم وضع العربية في القرن التاسع عشر مثلاً ممّا لا يخفى على المنتبّع الدارس، وفي هذا يكتب د. عبدالله النفيسي: (...وفي يقيني أنّ حركة التقدم السياسي بالذات مربوطة بنوع من الترقّي اللغوي... فعندما بدأ الوهن يصيب الدولة الإسلامية العربية، وبدأت بذور الفرقة بين سادة الأمس، وانفرط العقد... صارت

(١) ينظر معضلة اللغة العربية، ص 153، وما بعدها.

(٢) حدث هذا في مصر مثلاً، وبلاد الشام في العهد العربي الفيصلي الذي استمر من 1918/10/5 إلى 1920/7/24، ويفصل الأستاذ سعيد الأفغاني الحديث عن ذلك العهد الزاهر في كتابه (من حاضر اللغة العربية)، ص 57، وما بعدها. وينظر كذلك كتابي (معضلة اللغة العربية)، ص 406، وما بعدها.

(١) الأمة فريسة سهلة للاقتناص، ومع هذا الانحدار السياسي، وقدم الاستعمار (١) بدأت اللغة العربية في المنطقة العربية تشهد الانتكاسة تلو الأخرى، وبدأت هي الأخرى تُستبعد، وتُضطهد، كما يُستبعد، ويُضطهد أهلها، وما تعانیه اليوم اللغة العربية من وهن ما هو إلا انعكاس لوهن العرب، وفُرقتهم، وضعفهم(٢).

وحين استقبل العرب هذا الوافد الجديد (٣) بهيئاته المتنوعة كانت لهم منه مواقف من الممكن استخلاص موقفين بارزين منه، أولهما موقف المنبهر به، المندهِش بما أنجزه، المتعجّل للأخذ بأسبابه بلا تمحيص، أو روية، وثانيهما موقف المنكفيء على نفسه، المسكون بنوع من (النستولوجيا)، وهو (التوق غير المتوازن للماضي، أو إلى استعادة وضع يتعدّر استرداده)(٤)، وكانت العربية محوراً من أهم

(١) يشير د. عبد العلي الودغيري إلى أمر نراه مهماً، وهو قوله: (...فكّل الدلائل أثبتت أنّ انتشار الفرنسية في المنطقة المغاربية، والإنجليزية في المشرق قد تضاعف عدّة مرات عمّا كان عليه الحال خلال فترة الاستعمار، بسبب انتشار التعليم المزدوج الذي أصبحت فيه الفرنسية، أو الإنجليزية مفروضتين لا مناص منهما في كثير من التخصصات العلمية، ولاسيما بالمرحلة الجامعية). ينظر بحثه: وضع اللغة العربية في عصر العولمة وتحدياتها، ص 207. فكأنّ الاستعمار كان يذكي جذوة الدفاع عن الوطن، ولغته، وبعد رحيله خفتت تلك الجذوة. ولهذه الظاهرة التي يشير إليها د. الودغيري أسباب أخرى لا مجال هنا لبسط الحديث فيها.

(٢) البعد السياسي لقضية اللغة العربية، ص 57-59.

(٣) المقصود بهذا الوافد الجديد ما اصطُح عليه ب (عصر النهضة) الذي افتتح للعرب صفحة جديدة، وقد كُتبت الكثير عن هذا العصر، واتفقت أغلب هذه الكتابات على أنّ هذا العصر قد شهد بدء دخول العرب عصرًا جديدًا، ووعيهم بالتغيرات التي تتسارع حولهم، غير أنّ رأياً مختلفاً في هذا العصر جاء في كتاب (عصر النهضة بين الحقيقة والوهم). للباحثة مفيدة محمد إبراهيم، ذهبت فيه مذهباً لا يرى في ذلك العصر سوى تبعية للغرب، وتقليد لهم، ومحاولات من جانب الغرب لفلّ عرى المجتمعات، وإبعادها عن قيمها. وهي بلا شك تنطلق من أفكار جاهزة، لا ترى في الكأس سوى النصف الفارغ. وأردنا بهذه الإشارة تقديم وجهي الصورة خشية تغلب واحدة على الأخرى.

(٤) الثقافة في عصر العولمة، تركي الحمد، ص 38.

المحاور في تفكير الموقفين، وإنتاجهما الفكري، فرأى الموقف الأول من ضمن ما رآه أنّ (التعليم باللغات الأجنبية في ديارنا رمز للتمييز الاجتماعي، وزيادة التأهل لسوق العمل... كما أنّ التعليم باللغة العربية سيؤدي إلى تخلفنا العلمي، والتكنولوجي)^(١)، إلى أشباه هذه الأقاويل التي لم تقم على أرضية علمية صلبة، أمّا الموقف الثاني فقد تمسك تمسكاً صلباً بكلّ ما هو قديم، ومنه الفصحى القديمة، وكأنّ الزمن لم يتغيّر، ولم يفرض شرائطه، وقوانينه، واتخذوا من الآية الكريمة: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر، 9) تكأةً للاطمئنان على سلامة العربية، وبفائها، بل خلودها، وهذا (الربط الآلي بين حفظ الله عزّ وجلّ للذكر القرآني، ووعده بصون اللغة العربية من الضياع وهم سوّته طيبة السرائر الإيمانية التي تغدق في بياض التأويل بسخاء غزير)^(٢). والمهمّ في ذلك كلّهُ أنّ العربية كانت في الصميم من شواغل الموقفين ممّا يعني بقوة ارتباطها الوثيق بحياة المجتمع، وتأثرها به سواء أكان هذا التأثير سلبياً، أم إيجابياً.

إنّ التراجع العام الذي يعيشه الوطن العربي اليوم رافقه تراجع لغوي أيضاً، ظهر هذا جلياً في مرافق متنوعة من حياة المجتمع، وساعد على هذا التراجع موقف كثير من العرب من لغتهم، ونظرتهم إليها، فإذا اقتربنا قليلاً من تلك النظرة لا نستطيع إلا أن نقول إنّها (سلبية، ومخيّبة بصورة إجمالية، فالسمة الغالبة على تعامل أهل العربية من لغتهم هي سمة التفريط، واللامبالاة، والتتكّر، والتخلّي، والتقصير في خدمتها، واستعمالها، وتهميشها في كثير من المجالات الحيوية، بل

(١) الفجوة الرقمية، د. نبيل علي، ود. نادية حجازي، ص375.

(٢) العرب والانتحار اللغوي، د. عبدالسلام المسدي، ص222.

قد لا يخلو الأمر أحياناً من ملاحظة علامات الإعراض، والنفور الذي يصل عند بعض الفئات إلى درجة الإحساس بالخجل في استعمالها^(١).

وهذه (المجالات الحيوية) هي مقصدنا هنا، وبطبيب لي أن أقف عند أعمال الموسم الثقافي العشرين الذي عقده مجمع اللغة العربية الأردني، سنة 2002، فقد خصّ المجمع الموقر ذلك الموسم بتلك (المجالات الحيوية)، ومنها الجامعة، ممّا يؤكد لقارئه ذلك التراجع الذي لانمّل من تكراره. فحين يرصد الأستاذ فاروق الكيلاني رئيس محكمة التمييز الأردنية، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً سبعة عيوب لغوية في صياغة الأحكام القضائية، وهي (عدم الدقة في التعبير، وتفسير النصّ بعكس المعنى المقصود، والغموض والإبهام، وخلق قواعد جديدة غير واردة في النص، وإساءة اختيار التعابير للدلالة على المقصود من الحكم، وسوء الصياغة، والأخطاء اللغوية)^(٢)، أو حين يدرس الأستاذ سالم علي سالم الجعفري المستشار القانوني لوزارة الصناعة والتجارة سابقاً واقع (اللغة العربية في المؤسسات الصناعية، والتجارية في الأردن)، فيتوصّل إلى (استعمال أسماء، أو أوصاف عربية بلفظها الأجنبي، وذلك على لافتات المحال، والإعلانات، وكذلك استعمال اسم، أو وصف أجنبي بلغة أجنبية مع مقابله العربي، والكتابة باللغة الأجنبية أبرز وضعها فوق المقابل العربي، أو على مستواه، واستعمال اسم، أو وصف أجنبي دون كتابة مقابله باللغة العربية)^(٣)، وذلك بالرغم من صدور قوانين، وبلغات، وأنظمة كثيرة تُلزم أصحاب المؤسسات التجارية بكتابة عقودهم، والإعلان عن محلاتهم باللغة العربية وحدها، أو حين يقف د. عادل جرار عند (اللغة العربية في

(١) وضع اللغة العربية في عصر العولمة وتحدياتها، د. عبد العلي الودغيري، ص 216-217.

(٢) اللغة العربية في القضاء الأردني، المشكلة والحلول، ص 27.

(٣) اللغة العربية في المؤسسات الصناعية والتجارية في الأردن، ص 155.

الجامعات الأردنية)، ويولي اهتماماً خاصاً للكليات العلمية، بحسبانه أستاذاً بقسم الكيمياء بالجامعة الأردنية، فإنه يبدأ الطريق من أوله حين يتحدث عن (المجموعة التي رسمت الخطوط الأولى لإنشاء كلية العلوم في الجامعة الأردنية، فقد وضعت لها خطة من أن تُدرّس العلوم باللغة العربية في السنتين الأولى، والثانية، على أن تستخدم اللغة الإنجليزية في ما يلي من السنوات) ^(١)، ويعلّق د. جرار على هذا البند بقوله: (...ومن الواضح أنّ الروح التي أملت هذا الترتيب كانت تعني ضمناً أنّه ترتيب محدود بزمن، يعمّم بعده التدريس بالعربية في جميع مستويات الدراسة) ^(٢)، وهذا البند، ومعه الترتيب المحدود بزمن (يصدق على الجامعات الأردنية كلّها... لأنّ وصف ما يجري في الجامعة الأردنية في أيّ شأن، وفي أيّ قضية سيكون بمثابة وصف للحال في أيّ من الجامعات الأخرى) ^(٣)، غير أنّ شيئاً من ذلك المأمول لم يقع، إذ (لم تسر الدراسة في الجامعة الأردنية، وفي غيرها حسب المخطّط، وجرى التدريس بالإنجليزية في جميع مراحل الدراسة الجامعية) ^(٤)، ويستثنى من ذلك جامعة آل البيت، إذ تقرّر أن تكون (اللغة العربية هي لغة تدريس العلوم من دون أيّ استثناءات، أو قيود، وهذه الجامعة تنفّذ ذلك بالفعل) ^(٥)، وبعد تلك البداية يقف عند تلك اللجنة التي سميت بـ (لجنة الترجمة والتأليف والنشر)، ومهمتها أن تضع (الأسس الضرورية لعملية التعريب) ^(٦)، غير أنّ تلك اللجنة لم يُكتب لها الاستمرار في عملها لأسباب كثيرة، ويشير د. جرار

(١) اللغة العربية في الجامعات الأردنية، ص12.

(٢) المصدر السابق، ص13.

(٣) اللغة العربية في الجامعات الأردنية، ص13.

(٤) السابق، ص13.

(٥) السابق، ص13.

(٦) السابق، ص13.

إلى أمر هو الغاية في الأهمية، ولم يكن ليتوصّل إليه لولا كونه من داخل العملية نفسها، ونريد به ذلك التشخيص لدعوة التعريب إذ تجد صداها عند الجمهرة الواسعة من أعضاء هيئة التدريس، غير أنّ (الأمر ليس كذلك في حقيقته) ^(١)، فبعد تجربة شخصية خاضها د. جرار تبين له (أنّ كلّ فرد من الأغلبية بين أعضاء هيئة التدريس يشعر في قرارة نفسه بأنّ في استخدام اللغة الأجنبية ما يخجل، ولا تقبله بارتياح إلاّ نفوس قليلة هواها أجنبي، في هذا الشأن، وفي غيره) ^(٢)، وهذه نتيجة على قدر كبير من الخطورة، والأهمية، وينتقل إلى أمر آخر لا يقلّ أهمية عمّا سبق، ويطرحة على هيئة سؤال هو: (هل من شأن التدريس بالإنجليزية (أو أيّ لغة أجنبية) الذي تجري عليه كليات العلوم النظرية، أو التطبيقية أن يغني قدرات الطالب بتلك اللغة) ^(٣)، ولن يأتي الجواب إلاّ بالنفي من واقع عملي أمده ثلاثة عقود، وتزيد قضاها د. جرار مع (مجموعة مختارة من الطلاب هم طلاب الدراسات العليا) ^(٤)، ومع الطلاب كثير من أعضاء هيئة التدريس، فهو (يدّعي أنّ الكثيرين من مدرسي الجامعات لا يتقنون الكتابة باللغة الإنجليزية) ^(٥)، وستكون النتيجة في ظلّ ذلك الوضع السابق أن (تضيع لغة الطالب، وهي العربية، من غير أن يتعلم الإنجليزية) ^(٦)، وهي نتيجة ذات أضرار مختلفة، ويبيدي د. جرار رأيه النافذ في هذه المسألة بقوله: (...ألسنا نقول اليوم إنّ

(١) السابق، ص14.

(٢) السابق، ص14.

(٣) اللغة العربية في الجامعات الأردنية، ص20.

(٤) السابق، ص20.

(٥) السابق، ص22.

(٦) السابق، ص22.

قراراً سياسياً من سلطة أعلى كفيل أن يضع التعريب في موضع الترحيب؟^(١).
والجواب قادم فيما بعد.

أقول: حين يرصد أولئك الأساتذة الذين توقّفنا عند أبحاثهم جوانب مختلفة من الحياة، وهي (المجالات الحيوية) التي قصدنا إبرازها، ألا يحقّ لنا القول بعدها إن الظاهرة عامة، مستشرية، وهي (أزمة مجتمع، وليست أزمة لغة)^(٢)، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بواقعة التقدم، تلك التي أشرنا إليها، وليست العربية المهجورة سوى المشجب الذي يُعلّق عليه الواقع المؤلم الذي لا يراد تشخيصه بواقعية، وصراحة، وصدق. غير أنّ هذا لا يمنع من قيام الجامعة بدورها في هذه القضية المصيرية، وإن كنا قد قدّمنا لها بعض العذر، فهو عذر لا يدعو إلى التكاسل، وعَصَب الإشكالية برؤوس الآخرين، والانصراف إلى الدعة، والرضا بما هو موجود، بل نرى أنّ عليها ما تقوم به، احتراماً لمكانتها، وتقديراً لوضعها المتميز في المجتمع، وهذا مدار حديث ما سيأتي.

- 6 -

لم يخطر ببالي وأنا أفتح هذه الفقرة الأخيرة سوى اثنين هما: أستاذنا الدكتور الطاهر أحمد مكي، والفيلسوف الفرنسي جاك دريدا، فقد كتب كلاهما عما أستطيع تسميته بـ(الجامعة الحلم) التي يرغبان في وجودها متحققة على الأرض، مؤدّية واجبها، وناشرة رسالتها الجليلة، ود. مكي نفسه يستخدم كلمة (الحلم)، بل يزيد فيقدّم لنا سبعة أحلام يتشوّق إلى أن تصير واقعاً، وهو يمدّ بصره إلى المجتمع المحيط بالجامعة طالباً منه التغيير، وتنقية الهواء الذي تنتفّسه الجامعة كي تتمكّن

(١) السابق، ص15.

(٢) وضع اللغة العربية في عصر العولمة وتحدياتها، د. عبد العلي الودغيري، ص237.

من أداء أدوارها في القرن الحادي والعشرين^(١)، ومثله دريدا الذي تحدّث في محاضرة له في القاهرة عن (التفكيك والعلوم الإنسانية)، ونالت الجامعة النصيب الأوفر من اهتمامه، فهو يرى (أنّ الجامعة الحديثة يجب أن تتمتع بحرية غير مشروطة... وهي تنطق بالحقيقة، والنطق بالكلمة هو وظيفتها... ولذلك يتعيّن عليها أن تظلّ، من حيث المبدأ، المعقل الأخير للمقاومة النقدية، بل المقاومة التي تتعدّى النقد في مواجهة قوى الاستغلال الدوجماتيقية)^(٢)، ويضيف: (إنّ مبدأ المقاومة غير المشروطة هو حقّ يجب على الجامعة أن تتأمله، وتختبره، وتتمثّله)^(٣)، وهذه المقاومة ستؤدي (إلى صراع بين الجامعة، ومراكز قوى كثيرة منها مراكز القوة الخاضعة للدولة... ومنها مراكز قوة اقتصادية... إلى جانب السلطات الإعلامية، والإيدولوجية، والدينية، والثقافية)^(٤)، وتتوقف نتيجة الصراع على مدى صلابة الجامعة في الحفاظ على استقلالها، أو تعرّضها (للاحتلال، ويكون مصيرها في أغلب الأوقات الاستسلام بدون شروط، وأحياناً تعرض الجامعة نفسها للبيع، وتجاوز إمكانيّة أن تتحوّل إلى مجرد مكان يُحتل، أو يُباع ويشترى، أي إنّها من الممكن أن تصبح فرعاً من فروع الشركات العملاقة المتعدّدة

(١) ينظر مقاله (جامعاتنا في القرن الحادي والعشرين). مجلة (الهلال)، عدد يناير. سنة 2000. وينظر كذلك مقال د. هاني الحسيني (هل نغلق الجامعة؟) في العدد نفسه من (الهلال) ص 104، وما بعدها، وفيه: (... أول ما يجب أن ندركه... هو أنه لا يمكن أن نفصل بين التخلف الاجتماعي العام... وبين تخلف التعليم والبحث العلمي، فلا يمكن أن يتقدّم البحث العلمي تقدماً كبيراً في مجتمع متخلف، ولا أن يتقدّم المجتمع دون أن يتقدّم البحث العلمي. لا بدّ إذن من المزوجة بين إصلاح حال البحث العلمي، وبين إصلاح حال المجتمع ككل).

(٢) التفكيك والعلوم الإنسانية. محاضرة ألقاها دريدا في القاهرة، سنة 2000. ترجمة هدى الصدة. ص 1-2.

(٣) التفكيك والعلوم الإنسانية، ص 2.

(٤) المصدر السابق، ص 3.

الجنسيات)^(١)، وأن تصبح الجامعة فرعاً من فروع الشركات هو ما نشاهده في الكثير من الجامعات الخاصة في الوطن العربي.

تلك آمال عراض، وأحلام بنيت على خبرة واسعة، ومتابعة صابرة، واستشراف دقيق للمستقبل، وإيمان راسخ بمكانة الجامعة، وقدراتها الهائلة، بيد أننا نريد هنا أن نضيّق قليلاً من مساحة الحلم لنواجه الواقع الذي بسطنا الحديث عنه فيما سبق، مع اقتناعنا بما قرره د. مكي، ودريدا معاً، إذ سيّتح لنا هذا التضييق أن نضيف إليه الواقع كي نحدّد بوضوح الخطوات التي نأمل للجامعة أن تخطوها في (تعزيز القدرة اللغوية) داخلها، وخارجها، وخصوصاً أنّها - كما رأينا - تنتفّس في مناخ غير ملائم في الكثير من مناحيه المتنوعة.

هي ستّ خطوات بمكنة الجامعة أن تخطوها لـ (تعزيز القدرة اللغوية) يأخذ بعضها برقاب بعض، ونراها متساندة، يكمل آخرها أولها، ولعلّ أولى تلك الخطوات تتبع من داخل الجامعة نفسها، إذ لها فيها زمام المبادرة، ونريد بها (الوعي اللغوي) الذي يرافقه (التخطيط اللغوي)، ومَنْ أقدر من الجامعة على بثّ ذلك الوعي، والقيام بالتخطيط اللغوي، ونريد بـ (الوعي اللغوي) الإيمان الراسخ بإمكانات العربية، وقدرتها على البقاء والتداول، والاعتزاز بها، وكونها المعبرّ الوحيد عن أفكار، وأحاسيس الأفراد، والمجتمع معاً، فهي هويتهم^(٢) التي بها يتميّزون عن غيرهم، ومعلوم أنّ (الهوية في مفهومها الشامل قيمة جوهرية في حياة

(١) السابق، ص4.

(٢) ينظر عن (الهوية) بحث د. الشاهد البوشيخي (مستقبل الهوية العربية في منظومة العولمة) المنشور ضمن أعمال ندوة (الإسلام والعولمة). مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، سلطنة عمان. سنة

الإنسان بوصفه كائناً ثقافياً قبل أن يكون كائناً بيولوجياً^(١)، ويقدم د. المسدي سلسلة منتظمة الحلقات، يرتبط بعضها ببعض تبدأ باللغة، فالقبول بتفتيت (اللغة القومية - وهي هنا العربية- هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو قبول تفتيت الذات، وقبول تفتيت الهوية، فقبول تفتيت السيادة، ثم قبول تفتيت الأرض)^(٢)، فإذا عُرض الأمر بهذه الصورة التفت النظر، والإحساس إلى الخطر المحيق جراء إهمال العربية، فالكل مهتد: الهوية، والسيادة، والأرض، فماذا يبقى بعد هذا؟ ويعضد ما سبق ويقويه محاربة الشعور بالانكسار والهزيمة أمام (الآخر) ولغته، ومناقشة الأقاويل التي تُرمى بها العربية مناقشة عقلانية، من حيث قدرتها على البقاء أمام تغول العاميات، وزحف اللغات الأجنبية، وقد أشرنا سابقاً إلى أن العرب اليوم مستقبليون لما أنجزه (الآخر)، هذا صحيح، وصحيح أيضاً ما قرره ابن خلدون من أن (المغلوب مولع أبداً بالافتداء بالغالب في شعاره، وزيه، ونحلته، وسائر أحواله وعوائده)^(٣)، غير أن هذا ليس قدراً حتمياً لا يمكن الفكك منه، ويمكن القضاء عليه، أو الحد من اندفاعه بهذا (الوعي) الذي نتحدث عنه من خلال المحاضرات، والندوات، والنشرات، وإعمام التحدث بالفصحى القريبة المأنوسة، وتقريب الطلاب، والأساتذة من لغتهم، وغرس الاعتزاز بها، وفسح المجال للدفاع عنها، ولا بد من (حاضنة) تتولى هذا العمل الجليل، وتبدأ الطريق من أوله، وهو طريق شاق، غير أن العربية تستحق منا هذه المشقة، والنصب. ويرافق هذا الوعي (تخطيط لغوي) من داخل الجامعة إلى داخلها من جهة، وإلى خارجها من جهة أخرى، و(التخطيط اللغوي) في أظهر تعريفاته هو (عملية تحضير الكتابة (من التحضر)، وتقنينها،

(١) العرب والانتحار اللغوي، ص 62.

(٢) العرب والانتحار اللغوي، ص 62.

(٣) مقدمة ابن خلدون، ص 258.

وتقعيد اللغة، وبناء المعاجم ليستدل، ويهتدي بها الكتاب، والأفراد في مجتمع غير متجانس لغوياً^(١)، ولا يذهبن الظنّ إلى أنّ الأخذ بـ (التخطيط اللغوي) يشير إلى تخلف في لغة ما، أو ضعف فيها، فقد رأينا الكثرة الكاثرة من الدول المتقدمة تأخذ به، حفاظاً على لغاتها، وسعيّاً وراء انتشارها، ونقل ما تحمله من أفكار، ومعتقدات^(٢). وتتحرك تطبيقات (التخطيط اللغوي) في مجالات متنوعة هي (التقوية اللغوية... وإحياء اللغات الميئة أو المهجورة... والإصلاح اللغوي... والتقييس اللغوي... وتحديث المفردات وتطويرها)^(٣)، ويضيف د. الزبون (هدفاً سادساً للتخطيط اللغوي لم يذكره المشتغلون بهذا العلم، ألا وهو إحلال اللغات القومية محلّ اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع في الجامعات الوطنية)^(٤)، فكأنّ د. الزبون قد طَبّق المفصل - كما تقول العرب- حين أفرد لهذا الهدف حيزاً خاصاً لعلاقته الوثقى بما نحن فيه، فإذا علمنا - تأكيداً لما سبق- أنّ (علم التخطيط اللغوي هو نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع والتربية، والإنسان، والاقتصاد،

-
- (١) دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها. د. فواز عبد الحق الزبون، ص 86. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي السابع والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 2009.
- (٢) يتحدث د. الودغيري عن التخطيط اللغوي فيكتب: (علم التخطيط اللغوي نشأ في الغرب حديثاً في ظل المخاوف حول المصير الذي ينتظر عدداً من الألسنة الأوربية، وغيرها، ولكن قبل أن يصبح التخطيط اللغوي علماً، أو فرعاً من علم كانت الدولة الإسلامية منذ القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) قد لجأت لحماية العربية من التلوّث، والتغير السريع، فعمدت إلى تقعيد اللغة، وتنميطها، وجمع معجمها). وضع اللغة العربية في عصر وتحدياتها، ص 213، وهو عين ما نراه في المتن تقريباً عن مجالات تطبيقات التخطيط اللغوي حديثاً، فكأنّ أسلافنا قد مهّدوا الطريق، وقطعوا أغلبه، ولم يبق أمام المحدثين إلاّ إكمال هذا الطريق، وإضافة ما استجدّ على ذلك القديم.
- (٣) دور التخطيط اللغوي، د. فواز الزبون، ص 88-89.
- (٤) المصدر السابق، ص 89.

واللغة، والسياسة)^(١)، أقول: إذا علمنا هذا أدركنا أنّ الجامعة بتخصصاتها المتنوعة هي المكان الطبيعي، والمناسب للقيام بهذا (التخطيط اللغوي)، إذ تزخر بتلك الأقسام المعنيّة بتلك التخصصات التي وردت في النص السابق، بالإضافة إلى الخبرة المتراكمة، والإمكانات المتاحة، وفي ظلّ الغياب العام للتخطيط اللغوي في الوطن العربي^(٢)، كما تشهد بذلك الوقائع الملموسة، فإنّ الحاجة إليه تزداد بحيث تصبح قضية ملحة، بل مصيرية، فالعربية اليوم بلا أب، على سبيل التوسّع والمجاز، على حدّ قول الأستاذ محمد الشارخ، إذ (لا توجد حكومة عربية تعتبر نفسها مسؤولة عن مستقبل تلك اللغة، والحفاظ عليها، أو تدبير الأدوات اللازمة لنموّها، وحيويتها، كما أنّ النخبة العربية، المثقفة بصفة عامة غير مهتمة، وربما غير مدركة للوهن اللغوي الراهن)^(٣)، وستكون لنا وقفة عند البعد السياسي للقضية اللغوية، غير أنّنا نركّز هنا على دور النخبة المثقفة، والمعنيّون هنا هم أساتذة الجامعة بامتياز - كما ذكرنا- إذ يقع عليهم الحمل الأثقل في هذا التخطيط المنتظر. ونعتقد أنّ هذا (التخطيط) ذو شقين يكمل أحدهما الآخر، فالشق الأول يبدأ من داخل الجامعة نفسها، إذ يبدأ العمل بانتقاء ما يراه المخطّطون مفيداً من مجالات التطبيق التي وردت سابقاً، وليس من الضروري التقيّد بها حرفياً، فإنّ طبيعة العمل تفرض نفسها، وتكون تلك المجالات أشبه بمعالم للطريق يستفاد منها في ترسيخ علمية العمل، ومنهجيته، ويرافق ما سبق محاولة جادة لإيجاد (بيئة) لغوية صالحة خالية ممّا يسمّيه اللغويون بـ (التلوث اللغوي) الذي يضرب أطنا به داخل الجامعة، وخارجها، ومن مظاهره (ضعف في مناهج تعليم اللغة العربية،

(١) السابق، ص 87.

(٢) ينظر العرب والانتحار اللغوي، د. المسدي، ص 137.

(٣) لغتنا العربية في خطر، ص 53.

وعجز عن تطويرها، وانهيار في مستوى من يتعلّمون في المدارس والجامعات، وشيوع للأخطاء الفادحة على الألسنة والأقلام في وسائل الإعلام، وفي مجالات استخدام اللغة بشكل عام، وانتشار للأسماء الأجنبية التي أسرف الناس في إطلاقها على ما حولنا ونعيش فيه، وليس هناك من يردهم - بالقانون وبالوعي - عن هذه الممارسات الخاطئة التي من شأنها تدمير الهوية، وتشويه صورة الوطن، وزعزعة الانتماء^(١)، ويساعد على إيجاد تلك (البيئة) داخل الجامعة ما قرره فرع من اللسانيات هو (اللسانيات البيولوجية) من أنه يجب على اللغة أن تكتسب اكتساباً طبيعياً، وهذا يختلف عن المقولة التي تذهب إلى أنه يجب على اللغة أن تتعلّم تعليمياً تقنياً^(٢)، ويقدم د. مازن الوعر تصوّراً نافعا في مجالنا هذا، وهو القيام (بنشر اللغة العربية الفصحى من خلال بُعد أفقي طويل، وعريض بحيث يقترب تركيبها من آذان الناس، وأفواههم في كلّ شارع، ومنزل، ويراد بالبعد الأفقي التركيز على نشر الفصحى، وتعليمها لكافة المستويات الشعبية دون التركيز على البعد العمودي إلاّ للمختصين الذين يريدون التعمّق، والتشعب)^(٣)، وهذا هو ما قصدناه ب (البيئة) التي ستكون مواتية للفصحى، ويكون تداولها هو الوسيلة، والغاية معاً بحيث تألفها آذان الطلاب، وتستهلها ألسنتهم، وذلك من خلال مداومة التحدّث، والقراءة بها، وجعلها المنفذ الوحيد للتواصل.

هذا هو الشقّ الأول، أمّا الثاني فيتمثّل في نقل تلك التجربة من داخل الجامعة إلى خارجها، إلى المجتمع، وهو يموج بأصناف التخصصات، والمؤسسات، ومراكز العمل، وأماكن التسلية، وقل ما شئت فهناك المزيد، فيعطى

(١) العرب والانتحار اللغوي. د. عبدالسلام المسدي، ص144.

(٢) قضايا أساسية في علم اللسانيات، د. مازن الوعر، ص327.

(٣) قضايا أساسية في علم اللسانيات، د. مازن الوعر، ص327.

كلّ جانب من تلك الجوانب على قدر حاجته، وبما يتفق مع مجاله الذي يعمل فيه، فكأنّ (البيئة) الصغرى التي تشكّلت داخل الجامعة انتقلت بإمكاناتها، ووسائلها إلى (البيئة) الكبرى، ولم يكن ذلك النجاح المأمول إلاّ بسبب الجامعة التي احتضنت الفكرة، وشقيقت بتطويرها، وتطبيقها، ولن يضطلع بهذا العمل الجليل في شقّيه سوى أساتذة قسم اللغة العربية، يعينهم في هذا العمل أساتذة الأقسام الأخرى بالقبول، والافتتاح، والتطبيق، فإذا شغّ بنوره إلى (البيئة) الكبرى احتاج عوناً من مصادر أخرى، وهي مدار حديث الخطوات القادمة.

ولعلّ ما سيكتب للخطوة الأولى النجاح هو الانتقال إلى الخطوة الثانية المتمثّلة بضرورة إعمام التدريس باللغة العربية الفصحى داخل الجامعة، فليس من الانسجام في شيء أن يدعى إلى إيجاد (بيئة) لغوية صالحة، ثم يكون التدريس بالعامية، أو تلك التي اخترقتها اللغات الأجنبية، وليس سرّاً أنّ الجمهرة من أعضاء هيئة التدريس يستخدمون العامية في إلقاء محاضراتهم، وهو ما يوسّع شقّة الابتعاد عن الفصحى لدى الطالب، ويرسّخ في وعيه، ولسانه تلك (الازدواجية) التي كثر الحديث عنها، فهي التي (تُسلم أبناءنا في المدارس إلى التقلّب، والحيرة، وتقضي بهم إلى "جلجة لغوية" تهدر شطر طاقاتهم الفكرية، وهي رأس المشكلة في تعليم العربية لأبنائها)⁽¹⁾. إنّ تحقيق هذا المطلب ليس بالأمر المحال، فهو متناغم مع تلك (البيئة) المطلوب إيجادها، ولعلّ تحقيقه يتمّ عبر طريقين أولهما أن تعمد إدارة الجامعة إلى إصدار قرار يلزم التدريس بالفصحى، وليس هذا بالقرار الصعب بحسبان كونه قراراً داخلياً ذا علاقة بحرية الجامعة، وحقّها في إدارة شؤونها، وما

(1) الثنائيات في قضايا اللغة العربية. د. نهاد موسى، ص 127. والازدواجية هي أنّ (اللغة فيها مستويان: مستوى الكتابة، ومستوى الخطاب الشفوي في الشؤون اليومية). قضية التحول إلى الفصحى، د. نهاد موسى، ص 29.

تراه صالحاً لها، وللمنتمين إليها سواء أكانوا أساتذة أم طلاباً، ويقدم د. نهاد موسى سبعة مقترحات للتحويل إلى الفصحى في التعليم، من بينها: (جعل الفصحى لغة التعليم الجامعي كلّها، وجعل إتقان الفصحى شرطاً في كلّ تعيين بهذه الرتبة)⁽¹⁾، غير أنّ لهذه القضية وجهاً آخر، وهو الطريق الثاني، ويتمثل في كيفية إعداد الأساتذة، وتأهيلهم لإلقاء محاضراتهم بالفصحى، ولا مفرّ من دورات تتكفل بهذا التأهيل، فإنّ تعدّد هذا لأسباب معروفة لجأ الأساتذة إلى التأهيل الذاتي لترقية مستواهم اللغوي، وليس بعيداً عنّا التحاق الجمهور من الأساتذة بدورات تعليم استخدام الحاسوب، وكم من الفوائد جناها الأساتذة بعد دخولهم إلى هذا الفضاء الرحب، المترع بالمعلومات، السريع التواصل. إنّ القرار الجامعي هنا لا يعدو أن يكون محفّزاً، ولافتاً النظر إلى ضرورة المشاركة في علاج هذه الإشكالية اللغوية بلا أيّ تنقّص من المستوى العلمي، أو المهني لأحد.

نحن ما نزال داخل أسوار الجامعة لم نغادرها إلى المجتمع الذي ستكون لنا معه وقفات، وما دمنا داخل الأسوار فلنوجّه النظر إلى الخطوة الثالثة التي يمكنه الجامعة أن تخطوها لتعزيز القدرة اللغوية وتطويرها، وهي التعريب. وما أدراك ما التعريب؟ إذ أنّ ما كُتّب عنه يشكّل مكتبة قائمة بذاتها، هذا عدا ما عُقد لأجله من

(1) الثنائيات في قضايا اللغة العربية، ص 137، وينظر كذلك بحث د. عبدالله زيد الكيلاني (اجتياز امتحان الكفاءة باللغة العربية شرطاً للتعيين في المؤسسات العامة والخاصة) المنشور ضمن أعمال الموسم الثقافي السابع والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني، سنة 2009، ص53، وما بعدها، وهو بحث يرنو ببصره إلى الجامعة، والمجتمع، بالإضافة إلى أنّه يقوم على استطلاع موسّع لجمهور من المرافق الاجتماعية، يقدم بعدها أربع توصيات هي الغاية في الأهمية حول هذا الموضوع الحيوي.

مؤتمرات، وندوات^(١)، ولو اكتفينا بسرد عنواناتها فقط لاحتجنا إلى بحث آخر، غير أنّ الحديث عنه هنا سيّخذ منحى آخر بحسبان أنّ نواته، ومنطلقه هو الجامعة نفسها.

يعلن د. نبيل علي ود. نادية حجازي في نصّ واضح لا لبس فيه أنّ (جهود تعريب التعليم العالي في الوطن العربي قد فشلت على مدى نصف قرن على رغم الجهود المكثفة من قِبَل الجامعات، والمنظمات الإقليمية العربية، والإسلامية، والدولية (وعلى رأسها اليونسكو)، وعلى رغم ما أسهمت به الجامعات العربية، ويرجع الحملوي هذا الفشل إلى أنّ أغلب هذا الجهد قد بُذل في غير إطار منظومي)^(٢)، ولو توقف هذا الفشل عند هذا الحدّ لكان أخفّ الضررين، ولكنّه تهادى، وتجاوز بحيث يمكننا الحديث عن (ردّة لغوية)، (... فبينما كان التعليم باللغة الأجنبية مقتصرًا على العلوم العملية كالطب، والهندسة، ها هي بعض جامعات دول الخليج تعلّم العلوم الاجتماعية، والاقتصادية باللغات الأجنبية، وتنشئ كليات الاقتصاد، والتجارة، والحقوق في مصر^(٣) أقساماً موازية للتعليم باللغتين الإنجليزية،

(١) يحصي د. محمود إبراهيم عشرين ندوة، ومؤتمراً عقدت للتعريب حتى سنة 1985 فقط، ولا شك أنّ أخرى غيرها قد عُقدت بعد ذلك التاريخ. ينظر كتابه (تعريب التعليم الجامعي)، ص 139، وما بعدها.

(٢) الفجوة الرقمية، ص 374.

(٣) ممّا يشار إليه هنا أنّ التدريس في مدارس الطب، والطب البيطري، والهندسة، والزراعة في زمن محمد علي بمصر كان باللغة العربية، ويقدم محمد سواعي وصفاً مفصلاً لطريقة التدريس في مدرسة الطب بالقاهرة في القرن التاسع عشر، وهو باللغة العربية، ينظر أزمة المصطلح العربي في القرن التاسع عشر، ص 82-83، ومعضلة اللغة العربية، د. وليد محمود خالص، ص 302، وما بعدها.

والفرنسية، أمّا في لبنان^(١) فإنّ الجامعات الأمريكية، والجامعات الفرنسية قد أغفلت تماماً اللغة العربية ممّا أفرز طبقة لغوية متفرنجة أكثر من الفرنجة تستخفّ بشدة باللغة العربية إلى حدّ النفور أحياناً^(٢). أتفق تماماً مع النص الثاني بحسبان انطلاقه من واقع معيش، تراه أعيننا، وتتقرّاه أيدينا باللمس، أمّا النص الأول في إعلانه فشل جهود تعريب التعليم العالي، فلن أتوقف عنده إلاّ من جهة واحدة، وأسوقها على هيئة السؤال: هل يمكن وصف تجربة ما بالنجاح، أو الفشل بلا تطبيق عملي لها؟ وبعبارة أوضح هل قامت مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بتطبيق التعريب، ثم فشلت التجربة. من الواضح أنّ الجواب سيكون بالنفي، بمعنى أنّ (التعريب) لم يطبّق، فمن غير المستساغ أن يُحكم على تجربة ما، وهي ما تزال حبيسة الأفكار، والأوراق. ولمزيد من الإيضاح عن هذه النقطة - السؤال أتقدّم بشاهدين يدعمان ما أقول. أولهما هو ما فصلت الحديث عنه د. محمود إبراهيم عمّا (وضع حديثاً من مصطلحات عربية، أو في شكل معجمات، أو كراسات، أو ما أُلّف من كتب علمية باللغة العربية، أو تُرجم إلى هذه اللغة من الكتب العلمية... وعُرض في الجزائر ما بين 20 و 25 نيسان 1984 ما يزيد على (1869) كتاباً علمياً مكتوباً باللغة العربية، ما بين مؤلّف، ومترجم، وفي ربع القرن الأخير (العشرين) وحده وضعت آلاف من الكتب باللغة العربية، وقد تعاون الجامعيون، والمجمعيون في سوريا لسدّ احتياجات الكليات العلمية جميعاً من الكتب العلمية المكتوبة بالعربية، وقد تُرجمت فيها إلى العربية كتب علمية مكتوبة

(١) ومن الضروري الإشارة هنا ثانية إلى أنّ التدريس في الجامعة الأميركية في بيروت كان باللغة العربية، ويذكر جرجي زيدان أنه درس العلوم في (المدرسة الكلية) التي أنشأها الأمريكان باللغة العربية، ينظر مذكرات جرجي زيدان، ص 71، ومعضلة اللغة العربية، ص 302، وما بعدها.

(٢) الفجوة الرقمية، ص 374-375.

أصلاً بالإنجليزية، أو الروسية، أو الألمانية، أو الفرنسية) ^(١)، ومن المؤكد أنّ جهوداً غير تلك قد استمرت لم يرصدها د. إبراهيم؛ لأنّها جاءت بعده، ولكن ما مآل تلك الجهود الهائلة التي تستعصي على الإحصاء؟ يجيب د. إبراهيم قائلاً: (... وفي مصر توجد الآلاف من الكتب العلمية التي كُتبت بالعربية، أو تُرجمت إليها، ولكنها في كثير من الحالات مكدّسة في الأقبية، وعلى رفوف المكتبات؛ لأنّها لسوء الحظ لا تُستعمل في التدريس، وفي مكتبة مجمع اللغة العربية الأردني تتكدّس الآن آلاف من نسخ الكتب العلمية الخمسة عشر التي أشرف المجمع على ترجمتها، وهي في ميادين التفاضل والتكامل، والهندسة التحليلية، والفيزياء الكلاسيكية والحديثة، والكيمياء العامة، وعلم الحياة (البيولوجيا)، وعلم طبقات الأرض (الجيولوجيا)، والجبر المجرد، الخ) ^(٢)، وعلينا أن نتوقف عند عبارة (... لأنها لسوء الحظ لا تُستعمل في التدريس) فهي تربط الفرس كما تقول العرب. وثاني الشاهدين هو المعاجم المتخصصة الحديثة التي حوت بين دفتيها آلاف المصطلحات المترجمة، وهي ركيزة (التعريب) التي لا غنى عنها، ويكفي أن نتصفّح كتاب (معجم المعجمات العربية) لوجدي رزق غالي لنتبيّن مقدار الجهد الذي بذلته المجامع، والأفراد على حدّ سواء في تحرير تلك المعاجم، فهو يحصي ما يزيد على ثمانمائة معجم مختص في شتى فروع المعرفة، احتلت العلوم البحتة فيها نصيب الأسد، وهذا إلى سنة طبع هذا (المعجم) سنة 1993، ومن المؤكد أنّ هناك معاجم أخرى قد صدرت بعد ذلك التاريخ، وأعيد السؤال الذي طرحته في كتابي (معضلة اللغة العربية)، وهو (ما الجدوى من تلك المعاجم، وقد اختارت الجامعات العربية، ومؤسسات التعليم العالي التدريس، والتأليف باللغات الأجنبية

(١) تعريب التعليم الجامعي، ص 179.

(٢) المصدر السابق، ص 179-180.

في مجال العلوم عدا الجامعات السورية؟^(١)، وسؤال آخر هو (أليس من الأجدى أن تُختبر تلك المعاجم، وتُمتحن لتتبيّن وجاهة ما تطرحه من عدمه بالنسبة لمواكبة العلم الحديث؟)^(٢)، ولذلك سيبقى (دعاة تدريس العلوم البحتة بالعربية محقّين حتى يتبيّن الوجه الآخر من المسألة)^(٣)، وعلى هذا فإنّ حديثاً عن فشل، أو نجاح التعريب مرهون بالتطبيق حتى تظهر النتائج، والمسألة بعدُ محتاجة إلى فضل نظر بغية كشف جوانبها المتعدّدة.

وكما اختلفنا مع صاحبي كتاب (الفجوة الرقمية) سابقاً، فإننا نتفق معهما حين يذهبان إلى أنّ (تعريب التعليم يحتاج إلى نظرة أشمل، وأعمق تتجاوز ترجمة المصطلحات، والكتب إلى التّأليف باللغة العربية، وإنتاج العلم باللغة العربية، وسيظلّ تعريبنا - كما قيل - مجرد ترجمة لو لم يتحوّل إلى مساهمة فعالة، ومنتجة في إنتاج المعرفة الإنسانية، وتوظيفها)^(٤)، وهذا متناغم التناغم كلّه مع الخطوة الأولى التي سبقت وهي (البيئة)، فالأخذ بالتعريب الذي يشمل التّأليف بالعربية، أو الترجمة إليها، وتطبيق مفاصله في الجامعة ليس ترفاً فكرياً، أو مغامرة غير محسوبة النتائج، إنّما هو الوجه المكملّ لتلك (البيئة) اللغوية المتدفّقة بالعافية، وإلاّ فإنّ التخلي عنه، وترك الأمور على ما هي عليه يوقعنا في التناقض^(٥) بمعناه

(١) و(٢) و(٣) معضلة اللغة العربية، ص307.

(٤) الفجوة الرقمية، ص377، وينظر كذلك (اللغة العربية والصحة العلمية الحديثة)، د. كارم السيد غنيم

عن دور الجامعات في دفع عملية التعريب وتدعيمها، ص168، وما بعدها.

(٥) للتناقض معنيان أحدهما لغوي، وثانيهما فلسفي، وكلا المعنيين منطبقان بامتياز في هذا الموضوع، ف(نقض الشيء أفسده بعد إحكامه... وناقض في قوله مناقضة تكلم بما يخالف معناه... وتناقض القولان: تخالفاً، وتعارضاً، والكلام المتناقض هو الذي يكون بعضه مقتضياً لإبطال بعض)، لسان العرب. مادة (نقض)، 242/7، ولا نريد إفساد تلك الخطوات بعد إحكامها حتى نقع في التناقض، والتناقض في (اصطلاح الفلاسفة اختلاف تصورين، أو قضيتين بالإيجاب والسلب... أو هو الجمع

الفكري، والواقعي معاً، فهذا كالأزدواجية التي مرّت، وذهبنا إلى كونها نشازاً في بيئة تتحدّث بالفصحى، وترك التعريب نشاز هو الآخر؛ لأنّه خلل سينتقل بعدها إلى الأجهزة الأخرى فيعطّلها، وسوس ينخر في البناء فيهدمه، فكأنّ تلك (البيئة) المفترضة أشبه بالبناء القائم على دعائم فإذا غابت واحدة منها تهاوى البناء كلّهُ.

ويرتبط بالنقطة السابقة ما أستطيع تسميته بـ(توطين العلم)، أي التفكير، والكتابة، والتدريس بالعربية الفصحى في حالتنا الراهنة، ولهذا (التوطين) أثران في الطالب خصوصاً، أولهما تنمية الاعتزاز بلغته القومية، وأنها قادرة على مواكبة الجديد، وارتياح آفاقه، وثانيهما الإقلال من الشعور بالغرابة، ونبذ الانكسار، والانبهار غير المسؤول إزاء هذا الذي يتلقاه، فالكتاب عربي، والأستاذ الذي يلقي المادة عربي، والمتلقي عربي، وحين تتآلف هذه الثلاثية لن تنتج إلاّ جيلاً منتمياً إلى لغته، ووطنه، وهذا من أظهر آيات (التعريب)، ومحاسنه.

ومن الممكن أن تُفهم النقطة السابقة فهماً غير الذي نقصده، ويريد المناهضون لحركة (التعريب)، وهو الاستغناء عن تعلّم اللغة الأجنبية، والاكتفاء بالعربية وحدها، وهذا على الضدّ تماماً ممّا نتنبّاه، فتعريب العلم (يجب أن يسير في اتجاهين متوازيين: تعليم بالعربية، وتعليم مكثّف للغات الأجنبية كما تفعل معظم الدول المتقدمة مثل اليابان، وألمانيا، وإسبانيا، ولحققتهم الصين أخيراً) ⁽¹⁾، ويقدم المناهضون لحركة (التعريب) دعاوى أخرى منها (أنّ التعليم باللغة العربية سيؤدي إلى تخلفنا العلمي والتكنولوجي... كما أنّ مستوى التفوق الأكاديمي في

في تصوّر واحد، أو في قضية واحدة بين عنصرين متنافرين)، المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا،

المدارس الأجنبية أعلى منه في المدارس التي تعلّم باللغة العربية... وأنّ نقل المعرفة بلغتها الأصلية أكثر نفاذاً^(١)، وقد تكفّل كثير من الباحثين^(٢) بالردّ على تلك الدعاوى، وتبيان ما تطرحه من أفكار مضلّلة بعيدة عن العلمية، والمنهجية معاً، ويكفي أن نشير هنا إلى ما قرّره (الخبراء بأمر الظواهر اللغوية... من أنّ الأداء اللغوي للفرد لا يمكن أن يرتقي ذهنياً بأيّ لغة أجنبية ما لم ينطلق من امتلاك تام للمهارة الأدائية بواسطة طريق اللغة القومية)^(٣)، بيّد أنّنا نريد التوقف قليلاً عند واحدة من دعاوى القوم المناهضين للتعريب لم ترد فيما سبق، وأُعترف أنّي لشدة استغرابي من تلك الدعوى وقفت عندها ملياً، متأملاً، وأسفاً على ما انحدر إليه البحث العلمي حين يتّزياً بالتعصب، ويتلبّس بالتسييس، والمصالح الثاوية خلف بهرج العلم، وبريق النظرية. يكتب د. المسدي: (ألم نسمع وما بالعهد من قدم كيف بثّ بعض الفرنسيين من رعاة الفرنكوفونية - في ثوبها الثقافي الغازي لا في سياقها المعرفي المحايد - وهم يتناولون الوضع في بلدان المغرب العربي الفكرة القائلة بأنّ التعريب هو الذي يسبّب التطرف، ويزرع العنف، ويصنع الإرهاب)^(٤)، ولم يملك د. المسدي، ولم نملك معه سوى الاستخفاف بهذا التوجّه

(١) المصدر السابق، ص 375-376.

(٢) ينظر السابق، ص 375، وما بعدها مع مصادره.

(٣) العرب والانتحار اللغوي، د. المسدي، ص 101.

(٤) العرب والانتحار اللغوي، ص 108، ومن موقع آخر، وهو الإعلام، تُعرض العربية الفصحى وكأنّها قرينة الإرهاب، وذلك حين تجري الفصحى على ألسنة (الإرهابيين). يكتب د. المسدي: (... ما يعيننا هنا هو أنّ أفلاماً، ومسلسلات أثبتت نفسها بمشاهد تصوّر ضمن حيكاتها الدرامية الاجتماعات السرية التي يعقدها المدبّرون للعمليات الإرهابية. اعجب أو لا تعجب! فجأة تتحول لغة الحوار من العامية إلى العربية الفصحى، وتتدفع أنت تطوف بكل مخزوناتك الذهنية، والنفسية، ويكلّ ما أوتيته من علم ومعرفة في علوم اللغة والإبداع فلا تعثر على سبب واحد وجيه يفسر لك هذا الانتقال فضلاً عن تبريره... فغير مُجدّد أن نفيض في تفسير ما يتوارى خلف ذلك من مكر ودسّ ينتهيان بالأغرار، وربما

الفائل، الماكر الذي ينقل المسألة من كونها اعتزازاً بالهوية، وحفاظاً على اللغة القومية، أقول ينقلها إلى مناطق هي نائية عن التعريب، ومفاصله، والدعاة إليه، غير أنه يستغل ما يمكن استغلاله، فالمناخ مواتٍ، والآذان تنصت لكل ما هبّ ودبّ، والأذهان مهينة لمثل هذا، وغيره، فليُلقَ الدلو مع الدلاء، ولا يهم إن خرج بماء أو بطين، وما أكثر الثاني.

ولئلا نفع في شيء من تضليل تلك الدعاوى، ونحسبها ماء وهي سراب في أرض بلقع نسارع فنقول إنّ (التعريب) بهيئته العلمية المنهجية، ومراحلها المدروسة لا يمكن أن يبدأ أولاً، ويتحقّق ثانياً إلا في رحاب الجامعة، فهو - كما أسلفنا - سيتنفس في (بيئة) صالحة ودود، ويفيد من طاقات الأساتذة، وخبراتهم، وهي - بلا شك - خبرات عميقة، متنوعة بسبب وفرة التخصصات داخل الجامعة، والأرض التي ستقف عليها عملية (التعريب) أرض ممهّدة، فيها من الإمكانيات، ووسائل المساعدة الشيء الكثير، ونتحدث هنا مثلاً عن المكتبة الجاهزة، والحواسيب التي ستسهّل هذه العملية، وتختصر الوقت والجهد، بالإضافة إلى سهولة تواصل الجامعة - بحكم موقعها ومنزلتها - مع الجامعات الأخرى، والمراكز البحثية المنتشرة في العالم، سواء بالاتصال التقليدي، أم الاتصال عن طريق الشبكة العالمية، وهذا ممّا لا ينتهياً للأفراد، أو للمؤسسات الأدنى من الجامعة. ولا بدّ لي من أن أشير هنا إلى ما أكّد عليه د. سحبان خليفات بهذا الصدد، وهو يتحدث عن (التعريب)، إذ يشير إلى أنّ العملية تبدأ من الجامعة؛ ذلك لأنّ (الجامعات بحكم دورها هي المكان الطبيعي لتعريب العلم، فما دامت مراكز تثقيف طلائع الأمة، ورفع الكفاءة العلمية لها، فإنّ جعل المعرفة العلمية في متناول أكبر عدد

من الأفراد، وزيادة حجم هذا النوع من المعرفة المتاح لهم، أي كتابته بالعربية هو أحد الوسائل الهامة لتحقيق الجامعات وظيفتها الأساسية⁽¹⁾. إن الجامعة حين تأخذ بالتعريب منهجاً، وطريق عمل، فهي ترسخ مفهوم الولاء للوطن، والانتماء إليه، وتعزز من شخصيتها الاعتبارية التي تميّزها عن غيرها، وهي كذلك تكتسب المزيد من الرصانة العلمية في تخصصاتها جميعها من حيث دوام الاتصال بالمراكز العلمية الراقية، وما تصدره من كتب، ودوريات، لتنتقل ما تراه نافعاً إلى العربية، كما تشجع من حركة التأليف بالعربية، وهذا بدوره يحرك من حركة البحث العلمي داخل الجامعة الذي هو أحد مهامها الرئيسية. إن أدواراً كهذه لها دور جليل ترمّ بالنفع على الجامعة، والمجتمع بحيث تصبح عنصراً فاعلاً في تقدّمه، وازدهاره.

تسلمنا الخطوة الثالثة إلى الرابعة بسلاسة متناهية، ربّما لكونهما يستقيان من مصبّ واحد، ويشتركان في وظيفتين متقاربتين، وينشغلان بهمّ مشترك، ونريد بها ما يكثر الحديث عنه اليوم، وهو (مجتمع المعرفة)، وإن كان الحديث عنه ذا وجوه متنوعة، بعضها معلن، وبعضها مستتر يخفي وراءه مآرب أخرى، غير أنّه حقيقة واقعة ينبغي الالتفات إليها، والإفادة منها، فمنذ بعيد حين أعلن الفيلسوف الإنكليزي فرنسيس بيكون (1561-1626م) أنّ المعرفة سلطة، أو أنّ المعرفة هي القوة، تراوح مفهوم السلطة، أو القوة بين قوة الحكم، أو القوة القمعية، أو الثروة، غير أنّ المفهوم أخذ منحى مختلفاً في واقعنا المعاصر، بحيث ارتفعت مكانة (الفكر) لتحلّ الصدارة بين السلاح، والسلطة، والمال، وركنها الرابع (الفكر)، ليتقدّم إلى الواجهة ليصبح (النزاع الكوني نزاعاً ثقافياً بالدرجة الأولى كما لم يسبق له أن

(1) الديمقراطية في الأردن، ص 47-48.

كان^(١). ومجتمع المعرفة في أظهر تعريفاته هو (ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحياة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية)^(٢)، ويراها أحد المختصين بهذا الموضوع أنه المجتمع (القائم على استغلال المعرفة كأهمّ مورد للتنمية الاقتصادية، والنماء الاجتماعي بصفة عامة)^(٣). وحدّد أحد الباحثين إحدى عشرة سمة يتّسم بها هذا المجتمع منها أنّ (المعرفة هي المصدر الرئيس المؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع، والسياسة العامة... كما أنّ المعرفة تشتمل على العلوم، والإنسانيات، والتكنولوجيا؛ والبحث العلمي، والتنمية البشرية، والإبداع، والتربية، واللغات، والأدب، والفنون، والثقافة التقليدية والمستترة... ومجتمع المعرفة متواصل، ومتربط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر)^(٤)، إلى غير ذلك من السمات، ومن الممكن الاستنتاج بشيء من التحفظ أنّ أبرز آيتين في هذا المجتمع هما التشابك بين فروع المعرفة، والتضامّ المنسجم بينها، والاعتماد بشكل نهائي على ثورة الاتصالات التي تعمّ العالم، وليس العرب ببعيدين عنها، وللمسألة وجه آخر، بل

(١) العرب والانتحار اللغوي، د. المسدي، ص72.

(٢) هذا التعريف مستقى من تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2003. ينظر حدود التشابه ونقاط

الافتراق في تجارب مجتمع المعرفة، د. سالم الرزقي. بحث منشور ضمن أعمال ندوة (الإسلام

ومجتمع المعرفة). مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، سنة 2009، ص182.

(٣) مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة، د. نبيل علي. بحث منشور في أعمال الندوة السابقة، ص13.

(٤) الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة. د. سليمان الحسيني. بحث منشور ضمن أعمال الندوة

السابقة، ص58-59.

وجوه لا يتسع المجال للحديث عنها هنا ^(١)، ونريد هنا أن نفيد هنا من جانب مجتمع المعرفة المنير، ومن إمكاناته الهائلة في توظيف الآلة، وتسخيرها لخدمة أغراض إنسانية بحثية، ومنها اللغة، وما يعيننا من اللغة هو العربية، فالجامعة هي البيئة الصالحة لاكتشاف إمكانات مجتمع المعرفة من جهة، وتوظيفها لخدمة العربية من جهة أخرى، بحسبان أن أساتذة الجامعة بمؤهلاتهم العالية قادرون على الدخول إلى هذا المجتمع، وإدخال مجتمعهم فيه بعد هذا، ويحقق هذا الدخول إلى فضاء هذا المجتمع فوائد جمة إن على مستوى التدريس، أو التطبيق، فعلى مستوى التدريس من الممكن توظيف إمكانات الحاسوب لتعليم العربية الفصحى، ونشرها بين الطلاب من خلال استخدام مناهج أكثر تطوراً يتيحها مجتمع المعرفة، ويتقنها أهل الاختصاص في هذا المجال، أما على مستوى التطبيق فتتمثل في الإفادة من (ثورة) اللسانيات الحديثة، وتطبيقها على العربية، و(حوسبة) المعجم، وتقديم عربية فصحى قابلة للتداول، خالية من الخلافات، والتشعب. ونحن نعلم - وغيرنا يعلم ما هو أحسن - أن هذه مهمات شاقة ثقيلة، ولكن ليس من المحال تحقيقها، (فاللغة العربية مؤهلة ليس فقط لتلبية مطالب مجتمع المعرفة، بل أيضاً لتساهم بدور ريادي في مجال المعرفة اللغوية على النطاق الإنساني) ^(٢)، ونهوض الجامعة بهذا العمل الجليل بشقيهِ: توظيف إمكانات مجتمع المعرفة داخلها، ونشر الوعي، والإلحاح على أهميته خارجها إنما تقوم بدور جليل في نهضة المجتمع من خلال العناية بلغته، والسهر على بقائها، وازدهارها.

(١) ينظر الفجوة الرقمية، د. نبيل علي، ود. نادية حجازي، ص 7، وما بعدها، ففيه مثلاً حديث عن الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

(٢) الفجوة الرقمية، د. نبيل علي، ود. نادية حجازي، ص 312، ويكتب د. المسدي: (... ولن يحكم العالم بعد ربح من الزمن إلا رجال امتلكوا الوسيلة الحاسوبية هندسة، وتوظيفاً، وامتلكوا في نفس الوقت تلك المعجزة اللغوية تداولاً، وتحكماً، وإبداعاً). العرب والانتحار اللغوي، ص 167.

ولن يتحقق لتلك الخطوات السابقة النجاح المأمول لها إلا بخطوة خامسة تخطوها الجامعة، وهي واثقة من نفسها، سائرة على طريقها القويم، معتزة بما أنجزته، ونقصد بها التعاون مع جهات خارج الجامعة تحمل الهم نفسه، وتشارك معها في الرغبة للوصول إلى الهدف، وهو العربية، وليس الهدف من هذا التعاون سوى الاستئناس بالرأي، ومعرفة آفاق عمل تلك الجهات، وإذاعة جهودها، والتنويه بها داخل الجامعة، وخارجها، ويقدم د. عبدالسلام المسدي مسرداً طيباً لكثير من المؤسسات، والجمعيات في الوطن العربي⁽¹⁾. وشاغلها الوحيد هو الدفاع عن اللغة العربية، والتنبيه على المخاطر المحيطة بها، ونخص بالحديث هنا جهتين اضطلعتا بهذا الأمر الجسيم، هما المشروع الوطني للدفاع عن اللغة العربية في الأردن، ومجمع اللغة العربية الأردني، أما المشروع الوطني فإن برنامج العمل الذي قدّمه جدير بالعناية، والاهتمام لكونه نابعاً من فضاء المجتمع الواسع، المتنوع، ولكونه مرة أخرى قد ولّى وجهه شطر الجامعات يستعين بها في تحقيق رسالته، وقد أشرنا فيما سبق إلى الرسائل التي وجهها إلى الجامعات، وهي تحمل مطالب نبيلة، ورغبات صادقة في العمل على خدمة العربية، ويستقرّ خلف تلك الرسائل إحساس موجع بالألم، وحسن ظنّ بالجامعات الأردنية، وإكبار لها، وتقدير لمكانتها، وإلا لو كان الأمر خلاف ذلك لوجّه الرسائل إلى جهات أخرى غير الجامعات، فهل تجد هذه المبادرة الكريمة صدى لدى مَنْ وجّهت إليه، فتنبدأ في المرحلة المبدئية بالتعاون مع هذا المشروع، والاستماع إليه، ومعرفة ما لديه، لتشرع بعدها في تنسيق العمل معه على وفق ما يراه الجانبان، وخصوصاً أنّ الهدف مشترك، والغاية واحدة.

(1) ينظر العرب والانتحار اللغوي، ص146، وما بعدها، ومن هذه الجمعيات: الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية (1988)، والجمعية المغربية لحماية اللغة العربية (2007)، وجمعية الدفاع عن اللغة العربية في لبنان، وجمعية حماية اللغة العربية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وجمعية لسان العرب بجمهورية مصر العربية، وغيرها، ولا ننسى هنا المجامع اللغوية العربية التي نذرت نفسها لهذا الأمر.

أما مجمع اللغة العربية الأردني، ذلك الصرح الذي يعتزّ به الأردنيون،
والعرب معاً، فالحديث عنه ذو شجون، وخشية أن يتحول الحديث عنه إلى مسرد
حماسي، وهو مالا أريده، أسارع فأقول إنّ التعاون معه يتمّ عبر محورين، أولهما
ترسيخ مكانة، وهيبة المجمع في الوسط الجامعي، إن على مستوى الأساتذة، أو
مستوى الطلاب، والتتويه بالأعمال الجليلة التي يقوم بها، وليس هذا الكلام ممّا
يلقى على عواهنه بلا تدبّر، أو تأمل، بل هو اللبّ في هذا التعاون المطلوب،
فحين تترسّخ تلك المكانة، وتتوثّق تينك الهيبة إنّما تضيف بهما الجامعة قوة إلى
قوتها، وزاداً طيباً تفيد منه في عملها، ومراحلها، وتضيف أيضاً إلى مسؤوليات
المجمع الحاضرة مسؤوليات أخرى، هو - بلا شك - قادر على النهوض بها،
وتحمّل ثقلها، والذي دعا إلى هذا القول ما نقرؤه هنا تارة، وهناك أخرى لدى بعض
الأفراد الذين يحطّبون بليل حين ينتقصون من قدر المجمع، ويصفونه بأوصاف
هو بعيد عنها، والداهية في هذا كلّه أنّهم يلقون تلك الأقاويل جزافاً، فهم يكتبون
من الخارج، غير عارفين بما يقوم به المجمع، ويجهلون جهلاً تاماً لجانته، ومجلته،
ومواسمه الثقافية، وإصداراته، ونقله إلى العربية كتباً أجنبية، إلى غير ذلك من
جهود المجمع، ونشاطه، ولن يكون الردّ العملي على أولئك إلاّ بتعظيم شأن
المجمع، ومعاودة الإشارة إليه بحسبانه المركز في هذه العملية برمتها. ويأتي ثاني
المحورين أشبه بالنتيجة لما سبق، وهو الأخذ الصريح بقرارات المجمع، وتوصياته،
والعمل على تطبيقها، وخصوصاً في قضايا المصطلح، والتداول اليومي للعربية
الفصحى، إذ كيف نحترم المجمع، ولا نأخذ بما يقرّر، أو يوصي به، وللمجمع
نافذة بمكنة الجامعة أن تطلّ منها فتفيد، وهي قرارات المجامع العربية، وتوصياتها،
فالمجمع الأردني بحكم موقعه مطلع على تلك القرارات، والتوصيات سواء

بالإتصال المباشر بتلك المجامع، أم من خلال اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ولتلك المجامع مكانتها، وهيبته هي الأخرى^(١)، فمن تلك النافذة ستتسع مواضع النظر، وتعمق التجربة. إنَّ هذه الخطوة أشبه بالهواء النقي الذي ينتفسه الإنسان فيزداد نشاطه، ويقوى على تحمّل الأعباء الملقاة عليه، مستعيناً بأهل الخبرة، فيضيف إلى خبرته جديداً، وإلى رأيه صلابة، ومثانة.

وأخرنا الخطوة السادسة بحسبان أنّها (أم الخطوات)، ونريد بـ (الأم) هنا ما استقر في العرف اللغوي العربي من أنّ (الأم في الأصل كلّ شيء يضم إليه جميع ما يليه)^(٢)، وهي كنية للاحترام، والتعظيم، فكأنّها إذا أُطلقت ضمّت بين جنباتها تفاصيل وأموراً متنوعة، فهي الغاية في الوصف، ولذلك أطلقوا على مكة: أمّ القرى، وأمّ رُحِم (بضم الراء)، سميت بذلك من الرحمة التي خصّها الله بها، وأطلقوا على فاتحة القرآن: أمّ القرآن، والماء: أمّ الحياة، والأرض: أمّ آدم، وأمّا البلاد فهو اسم يقع على أشهر مدن كلّ طرف، وإقليم، وأعظمها التي تكون ما في بلاده تبعاً لها، مثل بغداد أمّ العراق، ودمشق أمّ الشام^(٣)، وهكذا، ومن هنا جعلنا هذه الخطوة الأخيرة (أمّ الخطوات)؛ لأنّها نقطة البداية الملزمة للشروع بباقي الخطوات، والبدء بها، كما أنّها العقل المنظم لشبكة العلاقات داخل جهاز العمل، وهي فاتحة كتاب التنبيه إلى الأخطار المحيطة بالعربية، وبعد هذا العمل على الأخذ بالأسباب للتخلص من الواقع المؤلم الذي تعيشه العربية، ونريد بـ (أمّ الخطوات) ما اصطلاح عليه بـ (القرار

(١) ينظر عن المجامع العربية وأدوارها الجلييلة: المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين. د. وفاء كامل فايد، والكتاب دراسة موسّعة ضمت ثلاثة أبواب، حوى كلّ باب فصلين، شملت تلك الفصول جوانب لغوية متنوعة عن جهود المجامع العربية مثل المفردات، والأبينية والتراكيب، والمصطلحات، والتعريب، ودراسة اللهجات، وغيرها.

(٢) المرصّع، لابن الأثير، ص35.

(٣) المرصّع، لابن الأثير في مواضع مختلفة.

السياسي)، أو (التشريع اللغوي)، ويراد به في أبسط معانيه استصدار قرارات من جهة صاحب القرار العليا تلزم استعمال العربية الفصحى في سائر مرافق المجتمع، ومنع استخدام ما عداها في المكاتبات، والتدريس، والإعلانات، وغيرها، أمّا في وجهه الآخر، أي التشريع اللغوي، (فهو في حدّ ذاته رمز رفيع الدلالة على الإحساس بأشراط الهوية... وهو كالراية التي ترتفع على سطح معمار الهوية) ^(١)، وممّا لا شك فيه أنّ القائمين على أمر العرب يهتمّ موضوع هوية بلدانهم، وتمييزها عن غيرها، فهي رمز من رموز السيادة، وأظهر آيات تلك السيادة هي اللغة.

ولا يذهبنّ الظنّ إلى أنّ العرب نسيج وحدهم في مسألة التشريع اللغوي، ففي الدول المتقدمة نماذج كثيرة عن هذا التشريع نكتفي بواحد منها هو ما صنعه الفرنسيون من إصدار (قانون أطلقوا عليه القانون المتعلّق باستعمال اللغة الفرنسية... وتمّ سنّ هذا القانون في 4 آب أغسطس 1994، وصدر الأمر الرئاسي بتطبيقه في 3 آذار/ مارس 1995، وقد جاء في فصله الأول: إنّ لغة الجمهورية طبقاً للدستور هي اللغة الفرنسية وهي الركن الجوهري في السيادة الفرنسية، وفي تراثها، وهي لغة التعليم، والعمل، والمبادلات والمصالح العمومية، ثمّ هي الصلة الفضلى بين الدول المكوّنة للمجموعة الفرنكوفونية) ^(٢)، فكأنّ الإحساس بوجود لغات أخرى تراحم الفرنسية داخل فرنسا هو الذي حدا السلطة إلى إصدار هذا القانون لقطع الطريق على تلك اللغات، ووضع الفرنسية في موضعها الطبيعي داخل بلادها.

ولا يذهبنّ الظنّ مرة أخرى إلى أنّ العرب لم يلتفتوا إلى أهمية (التشريع اللغوي)، فقد صدر في العراق سنة 1977 (قانون الحفاظ على سلامة اللغة

(١) العرب والانتحار اللغوي، د. عبد السلام المسدي، ص 66-67.

(٢) العرب والانتحار اللغوي، د. عبد السلام المسدي، ص 63، ويقدم د. المسدي شواهد أخرى تنظر هناك.

العربية) من أعلى سلطة في ذلك الوقت^(١)، وصدر في الجزائر (16 كانون الثاني/يناير 1991... القانون الذي أوجب تعميم استعمال اللغة العربية... ولكن هذا القانون لم يقع التصديق عليه إلا في 17 كانون الأول/ديسمبر 1996، ثم أُعلن عن دخوله حيز التنفيذ في 5 تموز/يوليو 1998)^(٢)، وأصدرت (الحكومة التونسية وأمرها سنة 1994 إلى مختلف الإدارات للسهر على تعريب الإدارة تطبيقاً للقانون الصادر في 5 تموز/يوليو 1993)^(٣)، كما أصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي في شهر أيار/مايو سنة 2012 حزمة من المبادرات الهادفة إلى الحفاظ على اللغة العربية، وتعزيز مكانتها في المجتمع، منها (ميثاق اللغة العربية) الذي ضمّ مجموعة من المواد التي تؤكد أنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية لدولة الإمارات، وهي لغة الحكومة، والتخاطب الرسمي، وهي ركن ركين في التعليم، وأنشئ مجلس استشاري للغة العربية يكون مسؤولاً عن رعاية، ودعم، وتطبيق بنود ذلك الميثاق^(٤). ولكن ما الثمار التي جنتها العربية بعد تلك القرارات؟ وهل نراها هبطت إلى أرض الواقع لتزرى النور من خلال التطبيق؟ وهل لي أن أستعير مصطلحاً جاحظياً لتقديم الجواب، وهو (النُصبة)، الذي شرّحه صاحب مواد البيان بقوله: (... وأما النُصبة فهي الحال الدالّة بغير عبارة، الناطقة بغير لفظ، المشيرة بغير

(١) ينظر نصّ القانون، وتفاصيل ومناقشات عنه في كتاب: (نحو لغة عربية سليمة) لمجموعة من المؤلفين.

(٢) العرب والانتحار اللغوي، د. عبد السلام المسدي، ص115-116.

(٣) العرب والانتحار اللغوي، د. عبد السلام المسدي، ص121، ويقدم د. المسدي شواهد أخرى تنتظر هناك.

(٤) تنتظر تفاصيل وافية عن تلك المبادرات، وميثاق اللغة العربية في مجلة دبي الثقافية، العدد (85)، يونيو/حزيران، سنة 2012، ص52، وما بعدها.

يد، ولا طرف) ^(١)، ويضيف: (إنّ الصامت وإن كان لا يعرب عن حاله فإنّ في شاهده من الدلائل عليه ما ينوب مناب نطقه لو نطق، فهو لذلك كالناطق) ^(٢)، فما نراه بأعيننا، ونتقرّاه بأيدينا، ونسمعه بأذاننا، يغني عن كلّ قول، وقد مرّ حديث الضعف، وهو يعني أنّ تلك القرارات وإن كانت قد صدرت فهي محتاجة إلى المتابعة، والسهر، وترقب النتائج، فهل وقع هذا؟ وما لنا لا نجيب بما قرّره د. المسدي من أنّه (في غياب إرادة سياسية يدفعها الوعي، ويحفزها الاقتناع لن تصمد مهجة الهوية اللغوية طويلاً أمام رياح التفتيت، وعواصف التآكل المستمر) ^(٣)، وهو ما نلمسه الآن.

إنّ للتشريع اللغوي الصادر عن جهة عليا فعل السحر، فهو سيلفت نظر المجتمع برمته إلى لغته، وليس هناك من سلطة أخرى غيره قادرة على ذلك، ويوجّه لها الانتباه من حيث ضرورة التحدث، والكتابة بها، واستخدامها في التداول، بدءاً من التداول اليومي على واجهات المحلات، أو قوائم الطعام، ومروراً بالتجارة، والإعلام، والاقتصاد، وانتهاء بالرسائل الحكومية، ورسائل المؤسسات الخاصة كالمصارف، والشركات، وسيرافق هذا الانشغال باللغة تنمية الاعتزاز بها، والحرص عليها، وتوثيق عرى الفرد بمجمعه، وهويته، وهو الولاء للوطن في آخر المطاف، وأكّرر هنا أنّه ليس بمكنة أحد من تحقيق هذا الجانب سوى التشريع اللغوي، كما سيقدم هذا التشريع الدعم الكامل لعملية (التعريب) على المستويات جميعها: المجتمع،

(١) مواد البيان، علي بن خلف الكاتب، ص 142، والدلالات على المعاني عند الجاحظ من لفظ، وغير لفظ خمسة هي: اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والنّسبة. ينظر معجم المصطلحات البلاغية، د. أحمد مطلوب، 408/1.

(٢) مواد البيان، علي بن خلف الكاتب، ص 144.

(٣) العرب والانتحار اللغوي، ص 150.

والمدرسة، والجامعة، بما يتيح من إمكانيات، وما يشيعه من مناخ ملائم لهذه العملية، وهذا التشريع من جهة ثالثة سيضع قرارات المجمع الأردني، والمجامع العربية الأخرى موضع التنفيذ، والإلزام، ويمكنها من التطبيق، والانتشار، ولذلك لن يزول عجبنا حين نقرأ ما يقوله صاحبنا (الفجوة الرقمية) من أنّ (الإصلاح اللغوي لا بدّ أن يتمّ من أسفل إلى أعلى، لا من خلال قرارات فوقية تفرض على اللغة قسراً) ^(١)، أو أنّ (اللغة هي مسؤولية النخبة المفكرة قبل أن تكون مسؤولية الساسة، وأهل الاختصاص) ^(٢)، ليتوصلا إلى أننا يجب أن نترك (آليات الانتخاب الطبيعي، والترشيح الجماعي تعمل عملها من خلال وسائل الإعلام من أجل اصطفاء أدوات التعبير اللغوي الفعّالة، والملائمة) ^(٣)، ويستشهدان بمثال هو الأغرّب فيما نحن فيه، حين يكتبان: (...ولنأخذ العبرة من العبرية التي أحيّاها أهلها بعد موت طال قرونًا، وحافظوا على حيويتها برفض قاطع لخطاب ديني يرفع شعار النقاوة والطهارة) ^(٤)، وكأنّ العبرية قد مستّها رعشة الحياة هكذا بلا تدبير، وتشريع لغوي، أو تمويل مالي ضخم، أو تنسيق بين السياسي من جهة، وأهل الاختصاص من جهة أخرى ^(٥)، ولعلّهما يناقضان

(١) الفجوة الرقمية، ص 369.

(٢) المصدر السابق، ص 386.

(٣) الفجوة الرقمية، ص 369.

(٤) السابق، ص 369.

(٥) نشرت صحيفة (القدس العربي) منذ وقت ليس بالبعيد، في 2011/2/21، خبراً يفيد أنّ (الكنيست الإسرائيلي يشرع بمناقشة مشروع قانون يقضي بإلغاء المكانة الرسمية للغة العربية كإحدى لغتيّ الدولة الرسميتين، إلى جانب العبرية، وينصّ مشروع القانون الذي تقدّم به عضو الكنيست آرييه ألداد من اليمين المتطرف على إبطال تشريع انتدابي في فلسطين من العام 1922، كان أقرّ العربية، والعبرية، والإنكليزية كلغات رسمية، وبعد قيام دولة إسرائيل تمّ إلغاء مكانة اللغة الإنكليزية والإبقاء من الناحية الرسمية على العربية والعبرية)، وتعلّق الصحيفة بقولها: (... ويضاف مشروع القانون هذا إلى مبادرات أخرى تهدف لتقويض مكانة اللغة العربية، لغة الأم لأكثر من مليون وربع مواطن فلسطيني

نفسيهما حين يذهبان في موضع آخر من كتابهما إلى أن (اللغة ستظل دائماً مسؤولة الجماعة الناطقة بها)⁽¹⁾، ألا يندرج الساسة ضمن الجماعة الناطقة باللغة؟ ألا يتكلمون بلغة البلاد التي يديرون شؤونها؟ ألا يستخدمون لغتها في مكاتباتهم، وما يصل إليهم من مخاطبات؟ ثم عليهم مسؤولية أعظم من مسؤولية الفرد الخالي من الموقع، وهي الحفاظ على الهوية، والتاريخ، والتراث، ولن يتحقق هذا بغير اللغة القومية التي يستخدمونها، وتستخدمها شعوبهم.

وربّ سائل يسأل: وما علاقة الجامعات بالتشريع السياسي؟ ونقول إنّ علاقتها وثيقة، وذلك من ثلاث جهات، أما أولها فتبدأ الجامعات بأن تضرب المثل بنفسها، وليس هناك ما هو أوقع، أو أشد تأثيراً من القدوة، ولأمر قريب ممّا نحن فيه لم تحظّ الخطب، والمواعظ، والنصائح باستجابة تناسب جهود أصحابها، فكلّ يسمع غير أنّه يصنع ما هو مقتنع به، ولذلك تفوّقت (القدوة) على غيرها من وسائل الإقناع، وبيزغ هنا مشعاً قوله تعالى: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) (البقرة: 44)، وهو يخاطب بني إسرائيل، فإن تأخذ الجامعات نفسها بالعزم، وتبدأ الأمر من داخلها على وفق خطة مدروسة ممنهجة، فتقدّم لأصحاب القرار، والمجتمع معاً شاهداً حياً على إمكان نجاح مسعاها في عملية إعادة العربية إلى مكانتها اللاتقة، وكأنّها تقول بلسان الحال: هذا ما صنعت فانظروا. وجهة ثانية من الممكن للجامعة أن تقوم بها، وهي تهيئة المواد، والوسائل للانتقال إلى المرحلة المفصلية في حياة العربية، ومنّ أقدر من الجامعة، وأسأنتتها على الاضطلاع بهذا الجهد الجليل، كي لا يتدسّس ماكر، أو يفتي جاهل بما لا يعرف،

داخل إسرائيل، لاسيما مشاريع الدستور التي تطرحها جهات، ومؤسسات إسرائيلية والتي تُجمع على إلغاء مكانة اللغة العربية). فهل بقي هذا من شيء يقال عن أهمية التشريع اللغوي، وإسرائيل، وغيرها تشهده سلاحاً نافذاً، وفعالاً للدفاع عن لغاتها من جهة، وإزالة لغات الآخرين من جهة أخرى.
(1) الفجوة الرقمية، ص 375.

كتب (أفارو) أسقف قرطبة سنة (850 للميلاد) ما نصّه: (كثيرون من أبناء ديني يقرأون أشعار العرب، وأساطيرهم، ويدرسون ما كتبه علماء الدين، وفلاسفة المسلمين، لا ليخرجوا عن دينهم، وإنما ليتعلّموا كيف يكتبون اللغة العربية مستخدمين الأساليب البلاغية. أين نجد اليوم مسيحياً عادياً يقرأ النصوص المقدسة باللغة اللاتينية؟ من منكم يدرس اليوم الكتاب المقدس، أو ما قاله الرسل؟ إنّ كلّ الشباب النابه منصرف الآن إلى تعلّم اللغة، والأدب العربيين. فهم يقرأون، ويدرسون بحماسة باللغة الكتب العربية، ويدفعون أموالهم في اقتناء المكتبات، ويتحدثون في كلّ مكان بأنّ الأدب العربي جدير بالدراسة، والاهتمام، وإذا حدّثهم أحد عن الكتب المسيحية أجابوه بلا اكتراث: بأنّ هذه الكتب تافهة لا تستحقّ اهتمامهم. يا للهول، لقد نسي المسيحيون حتى لغتهم، ولن تجد بين الألف منهم واحداً يستطيع كتابة خطاب باللغة اللاتينية، بينما تجد بينهم عدداً كبيراً لا يحصى يتكلّم العربية بطلاقة، ويعرض الشعر أحسن من العرب أنفسهم)⁽¹⁾.

ويكتب د. عبد السلام المسدي سنة 2011 للميلاد ما نصّه: (... إنّ وضع اللغة العربية في هذه المرحلة التاريخية وضع حرج جداً، فهناك حملة واسعة تصاحب حملة الكونية الثقافية تتقصّد النيل من كلّ الثقافات الإنسانية ذات الجذور الحضارية المتأصلة، وفي مقدمتها الثقافة العربية، وتتوسّل هذه الحملات العدائية دائماً بالعامل اللغوي... وإنّ المشهد الإعلامي في الوطن العربي... يوحي بأنّ كلّ القرائن تدلّ على أنّ اللغة العربية ستخسر معركتها بشكل كارثي... ولهذا فإنّ ضرباً من الحدس الاستشراقي يقول لي إنّ غياب الوعي بالمعضلة اللغوية لدى أصحاب القرار في وطننا العربي إذا ما استمرّ على ما هو عليه فإنّ اللغة العربية

(1) شمس العرب تسطع على الغرب، زيغريد هونكه، ص529.

ستكفّ عن أن تكون لغة حيّة كما هي الآن، وذلك بعد ثلاثة أجيال على أقصى تقدير، أعني بعد قرن واحد من الآن^(١).

إنّ هذين النصين يبيّنان بجلاء البون الشاسع بين حال العربية في عصورها الزاهية، وحالها اليوم، وهي معضلة حضارية، ثقافية بامتياز تكون اللغة مظهرها، وآيتها الكبرى. فهل تتحمّل الجامعة مسؤوليتها إزاء هذا الحال بغية الشروع في تغييره مستخدمة وسائل العصر الحديثة؟ أم سندع لغتنا وشأنها ينتظرها هذا المصير الذي أفصح عنه النص الثاني؟ ويظلّ الجواب مفتوحاً ينتظر.

(١) العرب والانتحار اللغوي، ص 59 و 160 و 182

مصادر البحث

أولاً: الكتب:

- ١ - أزمة المصطلح العربي في القرن التاسع عشر . محمد سواعي. المعهد الفرنسي للدراسات العربية. دمشق. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى. سنة 1999.
- ٢ - تعريب التعليم الجامعي. د. محمود إبراهيم. دار آفاق للنشر والتوزيع. عمّان. الأردن. الطبعة الأولى. سنة 1994.
- ٣ - الثقافة العربية في عصر العولمة. تركي الحمد. دار الساقى. بلا تاريخ.
- ٤ - الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة . د. نهاد الموسى. دار الشروق للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمّان. الأردن. سنة 2003.
- ٥ - الديمقراطية في الأردن. سياقها الدولي وشروطها الموضوعية . د. سحبان خليفات. دار آفاق. عمّان. سنة 1994.
- ٦ - شمس العرب تسطع على الغرب . زيغريد هونكه. نقله عن الألمانية فاروق بيضون وكمال دسوقي. راجعه ووضع حواشيه مارون عيسى الخوري. دار صادر. بيروت. دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة العاشرة. سنة 2002.
- ٧ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا . القلقشندي. دار الكتب. القاهرة. سنة 1913.
- ٨ - العرب والانتحار اللغوي . د. عبد السلام المسدي. دار الكتاب الجديد المتحدة. الطبعة الأولى. سنة 2011.

- ٩ - عصر النهضة بين الحقيقة والوهم . مفيدة محمد إبراهيم. دار مجدلاوي.
عمّان. الأردن. الطبعة الأولى. سنة 1999.
- ١٠ - الفجوة الرقمية . د. نبيل علي ود. نادية حجازي. سلسلة عالم المعرفة
الكويتية. العدد (318). سنة 2005.
- ١١ - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة . د. مازن الوعر. دار طلاس
للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى. سنة 1988.
- ١٢ - قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث . د. نهاد موسى.
دار الفكر للنشر والتوزيع. عمّان. الأردن. الطبعة الأولى. سنة 1987.
- ١٣ - لسان العرب . ابن منظور الإفريقي المصري. دار صادر. بيروت. لبنان.
بلا تاريخ.
- ١٤ - اللغة العربية كائن حي . جرجي زيدان. تقديم مراد كامل. دار الهلال.
القاهرة. بلا تاريخ.
- ١٥ - اللغة العربية والصحة العلمية الحديثة . د. كارم السيد غنيم. مكتبة ابن
سينا للنشر والتوزيع والتصدير. القاهرة. سنة 1989.
- ١٦ - لغتنا العربية في خطر . آراء وتوصيات قبل فوات الأوان. مجموعة من
المؤلفين. جمعية حماية اللغة العربية. بلا ذكر لمكان وتاريخ الطبع.
- ١٧ - المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين . د.
وفاء كامل فايد. عالم الكتب. القاهرة. سنة 2004.
- ١٨ - محمد بن يسير الرياشي وأشعاره. شارل بلا. المطبعة الكاثوليكية. بيروت.
سنة 1955.

- ١٩ -مذكرات جرجي زيدان . جمعها صلاح الدين المنجد. دار الكتاب الجديد. بيروت. سنة 1968.
- ٢٠ -المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأدواء والذوات . ابن الأثير. تحقيق د. إبراهيم السامرائي. دار الجيل. بيروت. دار عمّار. عمّان. الطبعة الأولى. سنة 1991.
- ٢١ -معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. د. أحمد مطلوب. مطبوعات المجمع العلمي العراقي. بغداد. سنة 1983.
- ٢٢ -المعجم الفلسفي . د. جميل صليبا. دار الكتاب اللبناني. بيروت. مكتبة المدرسة. لبنان. سنة 1982.
- ٢٣ -معضلة اللغة العربية بين الجابري وطرابيشي . دراسة نقدية تحليلية لمشكلات العربية في الفكر العربي الحديث. د. وليد محمود خالص. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. عمّان. الطبعة الأولى. سنة 2012.
- ٢٤ -مقدمة ابن خلدون. دار الشعب. القاهرة. بلا تاريخ.
- ٢٥ -من حاضر اللغة العربية . سعيد الأفغاني. دار الفكر. دمشق. الطبعة الثانية. سنة 1971.
- ٢٦ -مواد البيان . علي بن خلف الكاتب. تحقيق د. حاتم صالح الضامن. دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. الطبعة الأولى. سنة 2003.
- ٢٧ -نحو لغة عربية سليمة . مجموعة من المؤلفين. دار الحرية للطباعة. وزارة الثقافة والفنون. بغداد. سنة 1978.

ثانياً: البحوث والمقالات:

- ٢٨ - اجتياز امتحان الكفاءة باللغة العربية شرط للتعيين في المؤسسات العامة والخاصة. د. عبدالله زيد الكيلاني. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي السابع والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 2005.
- ٢٩ - البعد السياسي لقضية اللغة العربية. د. عبدالله النفيسي. بحث منشور ضمن كتاب (اللغة العربية. أسئلة التطور الذاتي والمستقبل). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. سنة 2005.
- ٣٠ - تأزم العربية: استراتيجياً أم هولوكوست لغوي. د. توفيق قريرة. مقال منشور بصحيفة (القدس العربي) في 2012/6/15.
- ٣١ - التفكيك والعلوم الإنسانية. محاضرة ألقاها جاك دريدا في القاهرة. سنة 2000. ترجمة هدى الصدة.
- ٣٢ - تقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات الأردنية أكاديمياً وعملياً. د. عبد الجليل عبد المهدي. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي السابع عشر لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 1999.
- ٣٣ - تقويم خطط أقسام اللغة العربية في الجامعات المصرية أكاديمياً وعملياً. د. محمود فهمي حجازي. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي السابع عشر لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 1999.
- ٣٤ - الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة. د. سليمان بن سالم الحسيني. بحث منشور ضمن أعمال ندوة (الإسلام ومجتمع المعرفة). مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية. سلطنة عُمان. سنة 2009.

- ٣٥ -جامعاتنا في القرن الحادي والعشرين. د. الطاهر مكي. مقال منشور بمجلة (الهلال). عدد يناير. سنة 2000.
- ٣٦ -الجامعات العربية من الأزمة إلى الإصلاح. د. محسن خضر. بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.
- ٣٧ -جيل العريزي. جهاد المومني. مقال منشور بصحيفة (الرأي) الأردنية في 2010/11/21.
- ٣٨ -حدود التشابه ونقاط الافتراق في تجارب مجتمع المعرفة. د. سالم بن سلطان الرزيقي. بحث منشور ضمن أعمال ندوة (الإسلام ومجتمع المعرفة). مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية. سلطنة عمان. سنة 2009.
- ٣٩ -الدفاع عن اللغة العربية. د. عبدالحميد مسلم المجالي. مقال منشور بصحيفة (الرأي) الأردنية في 2011/9/29.
- ٤٠ -دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها. د. فواز عبدالحق الزبون. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي السابع والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 2009.
- ٤١ -اللغة العربية في الجامعات الأردنية. المشكلات والحلول. د. عادل جرار. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي العشرين لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 2002.
- ٤٢ -اللغة العربية في القضاء الأردني. المشكلة والحلول. الأستاذ فاروق الكيلاني. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي العشرين لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 2002.

- ٤٣ - اللغة العربية في المؤسسات الصناعية والتجارية في الأردن. المشكلات والحلول. الأستاذ سالم علي سالم الجعفري. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي العشرين لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 2002.
- ٤٤ - مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة. في البنية الاجتماعية لمجتمع المعرفة. د. نبيل علي. بحث منشور ضمن أعمال ندوة (الإسلام ومجتمع المعرفة). مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية. سلطنة عمان. سنة 2009.
- ٤٥ - محنة اللغة العربية في فترة الاحتلال الفرنسي ومعاناتها بعد الاستقلال. د. عبدالقادر فضيل. بحث منشور بمجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر. سنة 2005.
- ٤٦ - مسألة الجامعات العربية: منظور القبور الحية. د. عدنان مصطفى. بحث منشور بمجلة عالم الفكر الكويتية. المجلد الرابع والعشرون. العددان الأول والثاني. سنة 1995.
- ٤٧ - مستقبل الهوية العربية في منظومة العولمة. د. الشاهد البوشيخي. بحث منشور ضمن أعمال ندوة (الإسلام والعولمة). مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية. سلطنة عمان. سنة 2012.
- ٤٨ - مشروع وطني للدفاع عن اللغة العربية. مقال منشور بصحيفة (الرأي) الأردنية في 2011/10/3.
- ٤٩ - مكانة اللغة العربية في التعليم العام والعالى الجزائري من عام 1962 إلى نهاية عام 1979. تركي رابح عمامرة. بحث منشور بمجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر. سنة 2005.

٥٠ - من سلبيات تعليم العربية في الجامعات. رؤية وتحليل ومنهج. د. علي أبو المكارم. بحث منشور ضمن أعمال ندوة (ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية). جامعة محمد ابن سعود الإسلامية. الرياض. سنة 1997.

٥١ - هل نغلق الجامعة؟ د. هاني الحسيني. مقال منشور بمجلة (الهلال). عدد يناير. سنة 2000.

٥٢ - وضع اللغة العربية في عصر العولمة وتحدياتها. د. عبد العلي الودغيري. بحث منشور ضمن أعمال الموسم الثقافي التاسع والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني. سنة 2011.

ثالثاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

٥٣ - أسباب الضعف اللغوي عند طلبة تخصص اللغة العربية من وجهة نظر أساتذتها في الجامعات النظامية بالضفة الغربية. حسن عبد الرحيم حسن صافي. رسالة مقدمة إلى جامعة القدس. عمادة الدراسات العليا. برنامج أساليب التدريس. القدس. فلسطين. سنة 2007.

٥٤ - مستوى تحصيل طلبة الجامعات الأردنية في النحو العربي. أماني محمد كريشان. رسالة مقدمة إلى جامعة عمان العربية. كلية الدراسات التربوية العليا. سنة 2003.

التعليقات والمناقشات

- د. عودة أبو عودة

رد على مقولة لعبد السلام المسدي: "إن اللغة العربية بقي من عمرها ثلاثة عقود" انطلاقاً من قوله تعالى: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، موضحاً: صحيح أن العربية لغة من اللغات يجري عليها ما يجري على اللغات الأخرى من قوانين التطور والتغير والتنمية، لكنها تمتاز عن غيرها بأنها لغة القرآن الكريم وأن القرآن نزل بلسان عربي مبين؛ فإله أنزل القرآن وأنزل أسلوب حفظه معه بالترتيل القرآني أي بالقراءة الموحدة لكل المسلمين في كل أنحاء الأرض، ولو لم ينزل القرآن مرتلاً لتشتتت في غضون خمسين إلى مئة عام وتنازعت لهجات واللكنات.

- تمام السيد

رأت أن الضعف عند الطلبة في المرحلة الجامعية ليس وليد اللحظة، وإنما هو ضعف متراكم ونتاج سنين ماضية. وطالبت بأن يعاد النظر في تخصص معلم الصف في الجامعات، فمن غير المعقول أن تقول معلمة الصف الثاني لطلبتها عن الفعل "يتنافسون" هذا جمع مذكر سالم وعلامة رفعه الواو والنون! فالأولى بنا أن نخصص معلمة لغة عربية لتدريس طلبتنا في الصفوف الثلاثة الأولى بدلاً من تجنيد معلمات متخصصات باللغة الإنجليزية لتدريسهم اللغة الأجنبية.

- د. محمد زكي خضر

روى حادثة فيما يخص تعريب التعليم الجامعي، بقوله: من عادة كلية الهندسة في الجامعة الأردنية عندما يتقدم عضو هيئة تدريس جديد للتعين يطلب منه أن يقدم محاضرة عن دراسته أو أحد أبحاثه، فتقدم أحد الأساتذة وكانت محاضراته كاملة باللغة الإنجليزية، فسألته إن كان بالإمكان أن يفسر بعض العبارات التي تصعب على الطلبة باللغة العربية، فسألني: هل تدرسون باللغة العربية؟ فردّ بعض الأساتذة بحماس شديد: لا بل بالإنجليزية. وكأنّ التدريس بالعربية جريمة!

- رد د. وليد خالص

قال: إنه إن بقي العالم -بمثقفيه ونخبه السياسية والمجتمع بشكل عام- يتعامل مع العربية هذا التعامل ستكون النتيجة انقراض العربية بعد عدة قرون، كما سحبت اللاتينية من التداول في وقت ما وصارت لغة الكنيسة وحسب.

